مركز الدراسات و الأبحاث الأنثروستراتيجية
Center for Anthrostrategic Studies & Research

التقدير الإستراتيجي السنوي
2025

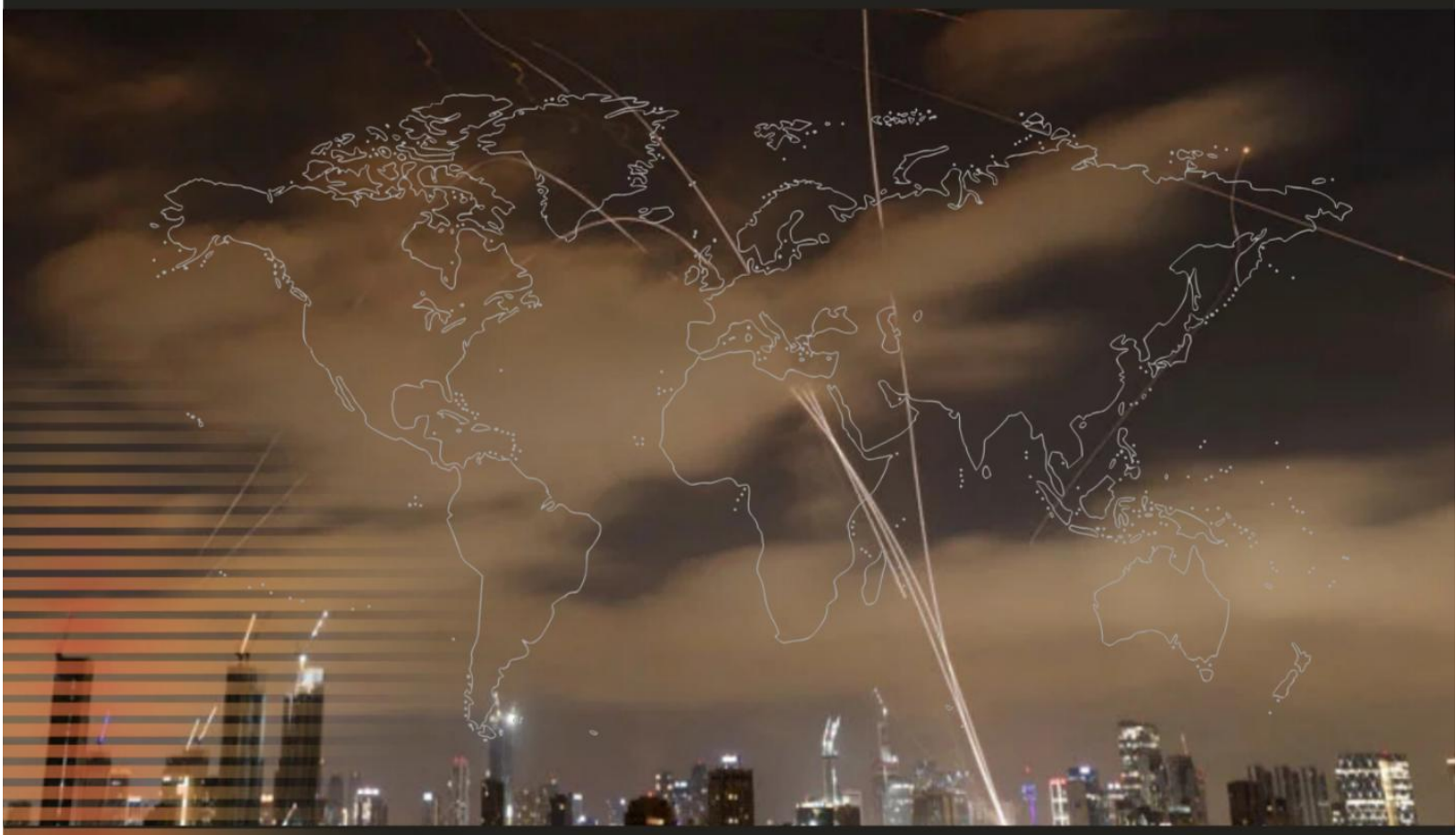

www.casrlb.com

فهرست

1. تمهيد _____ 2
2. شكل الصراع الدولي من الناحية الإستراتيجية وتأثيراته على غرب آسيا _____ 3
أسباب المتغيرات في السياسة الأمريكية _____ 4
التحولات الإستراتيجية الأمريكية الخارجية _____ 5
أبرز التحولات في السياسة الخارجية بالنسبة للشرق الأوسط مقارنة بالوثائق السابقة _____ 7
المصلحة الأمريكية من خلال البيئة الاستثمارية الموعودة في البحر المتوسط _____ 10
3. الصراع الدولي حسب العلاقات الدولية وتأثيراته _____ 12
تبدّل أولويات الخليج: من التمحور الأمني إلى تموضع استراتيجي مستقل _____ 12
اتفاقية الدفاع المشترك بين السعودية وباكستان _____ 14
تأثير التناقضات الخليجية على اليمن _____ 17
4. أفريقيا في معادلات الصراع _____ 20
التقسيم العشوائي والصراع على الموارد سبب رئيسي للصراعات في القارة الإفريقية _____ 20
مصر.. من الانكفاء إلى حماية المصالح _____ 24
5. سوريا ولبنان وفلسطين _____ 27
ثلاث ساحات وميزان واحد _____ 27
1- سوريا: دور جديد تحت سقف أميركي–إسرائيلي _____ 28
2- لبنان: بين فكّيّ كماشة الاقتصاد والأمن _____ 31
3- فلسطين: غزة والضفة... مركز العاصفة وبوصلة الاستقرار الوهمي _____ 35
6. العراق وتركيا علاقات ومخاطر _____ 39
مستقبل العلاقات التركية - العراقية _____ 39
المخاطر على العلاقات والبلدين _____ 40
7. أوروبا والحرب الروسية الأوكرانية _____ 41
إستنزاف روسيا وأوروبا _____ 41
مفتاح تغيير استراتيجي لموازين القوى العالمية _____ 42
8. الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الأمريكية _____ 45
أميركا في القارة الأميركية _____ 45
أسباب توجه الولايات المتحدة إلى أميركا اللاتينية _____ 48
تداعيات وانعكاسات عودة أميركا إلى أميركا _____ 49
9. ملخص الاستنتاج _____ 51

30/12/2025

1. تمهيد

يشهد العالم صراعات في جميع أنحاء الكرة الأرضية وفي كل القارات، وهذا يُشير إلى سعي الأطراف المتنازعة لفرض سلطتها أو هيمنتها من جديد لفرض واقع جيوسياسي جديد. الصين وروسيا تحاولان وضع نفسيهما على مسار التعددية القطبية، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه الصراعات إلى تثبيت والمحافظة على هيمنتها على العالم التي استمرت منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، لتُكرِّس نفسها القوة المهيمنة بدل الأحادية القطبية.

الدول الإقليمية تصارع إما من أجل البقاء أو من أجل تحسين ظروفها الاقتصادية، أو لتمكين أيديولوجيتها في مناطق نفوذ، ولكنها جميعًا تصارع ضمن سياق المنظومات الكبرى. فتعتبر الدول العظمى الصراع معها يدخل في سياق الأهداف الوسيطة لكي تتمكن من تحقيق أهداف أكبر أو للسيطرة على مواردها وإمكانياتها الاقتصادية.

لا يمكن تلخيص الصراعات وامتدادها، فالصراع في أوكرانيا يمتد بتأثيراته المباشرة على كامل القارة الأوروبية، والصراع في الشرق الأوسط تأثيره دولي وإقليمي، والصراع في شرق آسيا له امتداد دولي، أما انقلابات غرب أفريقيا فتأثيرها مباشر على الاقتصاد الأوروبي. والأصعب هو الصراع في شرق أفريقيا، ففي السودان تتلاقى المصالح الأمريكية ضد الصين بتأثير الصراع على البحر الأحمر، وكذلك أرض الصومال والموانئ الممتدة من أرض الصومال إلى القرن الأفريقي وتأثيرها على الصراع في اليمن وداخل اليمن. أما أمريكا الجنوبية وفنزويلا تحديدًا، فيرتبط تأثيرها بأهمية المناطق التي تحتوي على الوقود الأحفوري. فكل الصراعات اليوم تشكل الحلقات الأولى من حرب عالمية يمكن أن تغير وجه العالم.

يكتمل مشهد الصراع بعدما نشرت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بترتيب أولوياتها على الاقتصاد الداخلي وتأمين منطقة الربع الغربي (أي القارة الأمريكية والكاريبي) والاهتمام بالنصف الغربي، كي يضمن القسم الغربي من القارة الأوروبية، ويُضيف اهتمامًا أمريكيًا باستثمارات الشرق الأوسط مع رسم خطوط حمراء للصين في شرق آسيا وباقي مناطق الصراع، بالإضافة إلى اعتراف الإستراتيجية الجديدة بالشراكة مع روسيا في الكثير من الملفات.

سندرس شكل الصراع قبل صدور الإستراتيجية الجديدة وما حققته الدول مع تأثيره على جنوب غرب آسيا، مع أسباب التحول الجذري في السياسات الأمريكية على الصعيد الدولي واعتماد إستراتيجية أمن قومي جديدة، ومدى تأثير الإستراتيجية الجديدة على الصراع القائم، مستشرفين التوجهات الأمريكية الجديدة ومدى تأثيرها على الصراعات القائمة، وأي جهات صراع من الممكن أن تكون أقوى من الأخرى، واحتمالية فتح جهات جديدة.

> نشرت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بترتيب أولوياتها على الاقتصاد الداخلي وتأمين منطقة الربع الغربي (أي القارة الأمريكية والكاريبي).

2. شكل الصراع الدولي من الناحية الإستراتيجية وتأثيراته على غرب آسيا

العميد الركن نضال زهوي

شكل الصراع في عام 2025 استكمالًا للإستراتيجيات الأمريكية السابقة، ولكنه أكثر عنفًا. فمشروع احتواء الصين عبر الطوق الكامل حسب النظرية الجيوسياسية (ريم لاند) لنيكولاس سبايكمان، وذلك عبر بناء علاقات إستراتيجية مع دول الشريط البحري في شرق آسيا في المحيط الهادئ وحتى المحيط الهندي، وما أسماه الأمريكي بمنطقة "الهندو-باسيفيك" معتمدًا على القوة البحرية الأمريكية حسب نظرية السيطرة البحرية (ماهان) مع الدعم الكبير للولايات المتحدة الأمريكية لجزيرة تايوان.

تحويل الجبهة الثانية من الحصار من الناحية الأوروبية عبر أزمة أوكرانيا لإضعاف حلفاء الصين والوصول بسهولة إلى الطريق القطبي في الشمال. ولكن المنطقة الأعقد في هذا الحصار هي من ناحية الجنوب الغربي للصين، وهي ناحية باكستان وإيران، والتي تعتبر الطرق البرية للصين التي تربطها بالعالم بأقل كلفات، وذلك عبر محاولة إخضاع إيران ومحاولة إعادة القاعدة الأمريكية إلى أفغانستان ومحاولة إحداث شرخ بين الهند والصين وروسيا.

ولا بد من القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في تعطيل وإنهاء الطريق الصيني البري الذي يصل إلى سوريا عبر العراق من خلال انتشارها في العراق وتغيير النظام في سوريا لمصلحتها، وكذلك تعطيل ممر شمال-جنوب الذي يربط الصين والهند عبر إيران بروسيا إلى شمال أوروبا بمشاريع كممر زنغزور الذي يفصل أرمينيا عن إيران بمناطق نفوذ أذربيجانية.

أما الطريق البحري عبر البحر الأحمر فكانت إرهاصات الحرب على اليمن بنتائجها قاصرة على الولايات المتحدة الأمريكية لصالح الصين. فالسيطرة البحرية اليوم في البحر الأحمر وتحديدًا باب المندب تحت سيطرة أنصار الله في اليمن، مما يمنح الصين حرية الحركة ويحاول الأمريكي عرقلة هذه الحرية بالسيطرة على الشاطئ الغربي من خلال استغلال الأزمات في السودان إلى أرض الصومال الانفصالية، وصولًا إلى الجزر والموانئ في القرن الأفريقي لإعادة التوازن.

تعتبر الكثير من جهات الصراع الإقليمية جهات لتحقيق أهداف وسيطة أو أهداف مرحلية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لتحقيق الأمن القومي الأمريكي. ومنها إيران مثلاً، عوضًا على أنها تمثل تهديدًا للكيان الصهيوني وبقدراتها العسكرية قادرة على فرض وجودها، وبأيديولوجيتها تمنع الاتفاقات الإبراهيمية، وبموقعها الجيوسياسي قادرة على ربط الاقتصاد الصيني برًا وبحرًا بالعالم بوقت وكلفة أقل. لهذا فإن السيطرة على إيران أو استمالتها للولايات المتحدة الأمريكية يعتبر هدفًا وسيطًا لتطويق الصين.

تميزت المرحلة الممتدة بين 2023 و2025 بمرحلة المتغيرات الدولية بسبب خلط كل الملفات دفعة واحدة. الحرب الأوكرانية الروسية في بدايتها بدأ المشهد بتعثر روسي واضح في احتلال أوكرانيا، ولكنها صمدت أمام الهجمة الاقتصادية ولم تنجح حرب الاستنزاف ضدها، فسرعان ما تحول المشهد لصالحها ضد كل حلف الناتو في الآونة الأخيرة.

انتصرت أمريكا من خلال تغيير النظام في سوريا، ولكن العقدة اللبنانية والفلسطينية لا تزال قائمة رغم الخسائر التي مُنيت بها هاتين الجهتين. ولكن الفارق الذي أحدثته معركة اليمن البحرية ومعركة الـ12 يومًا مع إيران مثَّل فشلاً كبيرًا في تحقيق إنجازات تؤدي إلى تحقيق الأهداف الأمريكية والصهيونية، بل بالعكس أدت إلى تحصينها بفارق كبير عما كان يخطط لهما.

أدت المتغيرات السياسية في وسط وغرب أفريقيا إلى إضعاف الاقتصاد الفرنسي، ونتائج هذه المتغيرات تذهب دائمًا لمصلحة الصيني والروسي، وهذا ما جعل فرنسا أكثر تملقًا للولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت بالبحث عن بدائل اقتصادية في الشرق الأوسط وعلى حدود بحر قزوين، ولكن سياستها حتى الآن لم تعطِ أي نتائج ملموسة في هذه المناطق.

تعثرت الإستراتيجيات الأمريكية مع الصين بعد سعي الأخيرة لتحصين وضعها من خلال تحالفاتها في شرق آسيا مع الهند وإندونيسيا، واحتواء الصراع لصالحها عبر مد جسور المصالح المشتركة مع العديد من الدول، وعملت أيضًا على تبريد كل الصراعات التي أشعلتها الولايات المتحدة الأمريكية القريبة من حدود مصالحها بطريقتين: الناعمة حينًا والخشنة أحيانًا. فالتبريد بالصراع الخشن بين الهند وباكستان أظهر فعالية السلاح الصيني أمام السلاح الأمريكي.

صدرت في 6 كانون الأول 2025 إستراتيجية الأمن القومي الجديدة لعامي 2026 و2027، وفيها متغيرات كثيرة، ومنها التركيز على الاقتصاد الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية وتركيز الاستثمارات الصناعية في الداخل متناغمة مع شعار "أمريكا أولاً"، مع متغيرات كبيرة ومهمة للسياسات الخارجية، ومنها إهمال الكثير من المناطق على الكرة الأرضية وتغير اللهجة الأمريكية بالنسبة إلى روسيا وتخفيف اللهجة مع الصين مع رسم خطوط حمراء لها، معترفة بعدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الهيمنة الكاملة على العالم. وقبل البدء بسرد المتغيرات، سندرس أسباب المتغيرات في السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية.

أسباب المتغيرات في السياسة الأمريكية

أولاً: الأسباب الداخلية

1. التحدي السياسي الداخلي: الانقسام الحاد بين الجمهوريين والديمقراطيين دفع واشنطن لمراجعة أولوياتها لضمان الاستقرار الداخلي.

2. الاقتصاد والمنافسة التكنولوجية: التحديات الاقتصادية، والتضخم، وحرب أشباه الموصلات جعلت الأمن الاقتصادي والتكنولوجي جزءًا من الأمن القومي.

3. أزمات البنى التحتية والصحة: الجائحة كشفت ضعف القطاعات الحيوية، فباتت الصحة والطاقة والمناخ أبعادًا أمنية.

4. الإجهاد العسكري: الحروب الطويلة كلفت الولايات المتحدة سياسيًا وماديًا، مما دفع إلى استراتيجية أكثر توازنًا لا تقوم فقط على التدخلات العسكرية.

ثانياً: الأسباب الخارجية

1. تصاعد الصين كمنافس رئيسي: بكين تمثل تهديدًا متكاملاً (اقتصادي–عسكري–تكنولوجي)، ما استدعى تغييرًا جذريًا في الأولويات.

2. عودة روسيا كلاعب عدواني: الغزو الروسي لأوكرانيا شكّل تهديدًا لأمن أوروبا والنظام الدولي، ما أعاد أولوية الدفاع التقليدي.

3. تراجع أهمية الشرق الأوسط كمصدر طاقة: الاعتماد الأمريكي على الطاقة المحلية قلل من الأهمية الاستراتيجية التقليدية للمنطقة.

4. صعود القوى الإقليمية: مثل الهند، تركيا، إيران، ما فرض تحالفات وشبكات ردع جديدة.

5. تغير طبيعة التهديدات: من الإرهاب إلى الحروب السيبرانية والتضليل المعلوماتي وسلاسل التوريد.

6. سباق التسلح: فقد ذهبت روسيا والصين بعيدًا جدًا في سباق التسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية. فاستفادت روسيا من تجاربها في حرب النجوم التي أدت إلى سقوط الاتحاد السوفياتي المتزامن مع الأزمة الاقتصادية السوفياتية، وعملت على إطلاق أقمار اصطناعية بالقرب من الأقمار الغربية، وكذلك دخلت في سباق على تسليح القيعان، فصنعت الغواصة "خباروفيسك" التي تعمل على الوقود النووي المزودة بطوربيدات نووية وتعمل على الوقود النووي (المدى لا متناهٍ)، مستفيدة من الأزمة الاقتصادية الأمريكية التي سببت عدم مجاراتها أو السقوط. كذلك الصين التي أبدعت في صناعة حاملات الطائرات والذكاء الاصطناعي.

التحولات الإستراتيجية الأمريكية الخارجية

الاستراتيجية الأمريكية 2025 تعتبر خارطة طريق للسياسة الخارجية. فالرؤية الجديدة تقوم على "أمريكا أولاً". الوثيقة تؤكد أن الولايات المتحدة لن تعيد بناء النظام العالمي كما في الماضي، وأنها لم تعد مستعدة لتحمّل التزامات عالمية باهظة التكلفة عسكريًا أو اقتصاديًا ما لم تتوافق مباشرة مع مصالحها الوطنية. وتصف الوثيقة الأيام التي كانت الولايات المتحدة "تحمل العالم على أكتافها" بأنها انتهت، وترجّح أولويات أقل تدخلًا وأكثر حسابًا للمصلحة الوطنية. وتقوم على مبادئ منها:

- إرساء "واقعية مرنة" وتحديد الأولويات الإقليمية.

- الأمريكتان كمنطقة مركزية: الاستراتيجية تضع الأمن في نصف الكرة الأرضية الغربي في صدارة أولوياتها.

- تتبنّى نسخة جديدة من مبدأ مونرو تُعرف بـ"الفرع الترامبي" (Trump Corollary)، يدعو للهيمنة الأميركية في الأمريكيتين لمنع الهجرة غير القانونية، ومكافحة المخدرات، وتعزيز الاستقرار الإقليمي. تناقش الوثيقة الهجرة وتهدّد تأثيرها على الأمن داخليًا، وتدمج العديد من التحديات الاجتماعية تحت مظلة "الأمن القومي".

• وتبني علاقة بشكل مختلف مع أوروبا الغربية على مبدأ الانصياع الكلي أي الهيمنة الكاملة على السياسات الأوروبية.

• **آسيا والمحيط الهادئ:**

- تبقى الصين خصمًا مركزيًا اقتصاديًا واستراتيجيًا، لكن الوثيقة تُحوّل النقاش نحو التنافس الاقتصادي وشبكات الإنتاج أكثر من المواجهة الأيديولوجية، ولكنها رسمت خطوط حمراء للصين لمنعها من الهيمنة على نقاط ارتكاز المصالح الأمريكية، ومنها عدم السيطرة على تايوان وعدم التحرك في منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية.

- تُشجّع الوثيقة تكثيف التعاون مع الهند واليابان ودول "السلسلة الأولى" لمنع الهيمنة الصينية على الممرات المائية الحيوية.

• **أوروبا وأمنها المشترك:**

- النص يشير إلى انتقادات شديدة لأوروبا حول سياسات الهجرة والسيادة والتوترات الداخلية، ويُقلّل تركيزه على دور الناتو التقليدي.

- المتغير الحقيقي هو أن الإستراتيجية تمحو عن روسيا دور الخصم الرئيسي، وتحوّل لهجة السياسة إلى تشجيع أوروبا على تحمل أعبائها الأمنية دون الاعتماد الكامل على واشنطن.

- وهذا يعتبر تحولاً جذريًا في العلاقات مع الحلفاء التقليديين وقد يزعزع الاتفاقات القائمة.

• **الشرق الأوسط و أفريقيا:**

- الشرق الأوسط يُنظر إليه في الوثيقة كمنطقة شراكة اقتصادية واستراتيجية بدلًا من كونها محور تدخلات عسكرية طويلة الأمد.

- لا تركز الاستراتيجية الجديدة على دعم أنظمة سياسية معيّنة، بل على قيم المنفعة والمصلحة المشتركة مع الشركاء الإقليميين.

- أما أفريقيا فتعاني من تراجع الاهتمام الاستراتيجي الأميركي مقارنة بالعقود الماضية، ما يثير مخاوف من فراغ نفوذ لصالح قوى أخرى.

وهي بذلك ترسم صفحة جديدة في دور أمريكا الدولي، أبعد عن الهيمنة الموسّعة، وأقرب إلى الواقعية القائمة على مصالحها الحيوية.

تقول الوثيقة إن السياسة الخارجية يجب أن تكون مرنة وعملية ومبنية على المصالح وليس على الإيديولوجيا أو دعم الديمقراطيات بشكل مطلق.

وتقوم الإستراتيجية على إعادة ترتيب الحلفاء والتحالفات: تركّز على شراكات تُحقق مصالح واضحة وملموسة، وتُطالب الحلفاء بأن يتحملوا أعباءهم الأمنية والاستخباراتية بشكل أكبر.

وتركز على اقتصادي وطني أولاً: الاستراتيجية تربط الأمن القومي بأداء الاقتصاد الأميركي، وإنتاج السلع الاستراتيجية، وإعادة إحياء الصناعة المحلية بدل الاعتماد على سلاسل توريد عالمية.

أمن الحدود ومحاربة الهجرة غير القانونية: تضيف الوثيقة الهجرة إلى خانة الأمن القومي، وتؤكد على الحدّ من تدفّق المهاجرين غير القانونيين باعتباره جزءًا من الدفاع عن النزاهة الاقتصادية والاجتماعية.

تغيير مفهوم التهديد:

- روسيا لم تُذكر بصفتها الخصم المركزي كما في السابق، وبدلاً من ذلك يُشجّع التفاوض السياسي وحل النزاع الأوكراني بطريقة تقلّل من الانخراط العسكري الأمريكي المباشر.

- الصين تُطرح كرائد للتحديات الاقتصادية والتحوّلات التكنولوجية، لكن التركيز الأساسي هو على المصالح الأمريكية أولاً بدلاً من المواجهة العسكرية – وهو تحوّل عن الاستراتيجيات السابقة التي كانت تُؤطّر الصين كعاصمة للتهديد الجيوسياسي.

أبرز التحولات في السياسة الخارجية بالنسبة للشرق الأوسط مقارنة بالوثائق السابقة

• تراجع التدخلات العسكرية الطويلة: التحول الأمريكي بعيدًا عن الشرق الأوسط كمصدر طاقة رئيسي قلّل من أهمية بعض الأدوار الوظيفية التقليدية لدول الإقليم، ومنها إسرائيل، التي لطالما مثّلت ذراعًا أمنية واقتصادية وسياسية لحماية المصالح الغربية. ومع بروز أولويات استراتيجية جديدة لأمريكا (مثل مواجهة الصين، وتأمين سلاسل الإمداد، والتكنولوجيا)، فإن القيمة النفعية لإسرائيل أصبحت تخضع للمراجعة، لا سيما بعد إخفاقاتها في غزة، وارتباكها في التعامل مع لبنان والضفة.

ما يتبلور الآن هو إعادة تعريف للعلاقة:

- من دعم غير مشروط إلى دعم مشروط بالسلوك السياسي والعسكري.

- ومن أداة وظيفية مباشرة إلى شريك عليه تحمل الكلفة والنتائج.

- وبالتوازي، تعزيز أدوات أمريكية بديلة في المنطقة (شراكات خليجية، تمكين مصر والأردن، وتواصل مع تركيا).

في المحصلة، نحن أمام تحول استراتيجي طويل المدى، يجعل من إسرائيل أداة أقل مركزية مما كانت عليه في العقود الماضية، خاصة إذا لم تنجح في التكيف مع هذا التحول.

تقليل الاعتماد الأمريكي على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط (بفضل النفط الصخري والاكتفاء الذاتي تدريجيًا) غيّر من أولويات واشنطن في المنطقة. هذا الانسحاب النسبي قلّص الحاجة للدور الوظيفي التقليدي لإسرائيل كـ"حارس المصالح الأمريكية"، خصوصًا في ظل تحولات الأمن القومي الأمريكي نحو آسيا واحتواء الصين.

لكن، رغم التراجع النسبي لهذا الدور، تبقى لإسرائيل قيمة استراتيجية في ملفات:

- الردع الإقليمي ضد إيران.

- التقنيات العسكرية والاستخبارية.

- التحالفات الجديدة (اتفاقات أبراهام).

- الضغط على ملفات التطبيع وتوازنات الخليج.

ومع هذا، يبدو أن واشنطن تطالب إسرائيل بتحمل مسؤولياتها أكثر، كما ورد في الاستراتيجية الأخيرة، مما يعني انتقال العلاقة من "دعم غير مشروط" إلى "دعم مشروط بالالتزام بالتوازن والسياسات الأميركية العامة".

بالنسبة لإيران:

المتغيرات في السياسة الأمريكية تجاه إيران وفق استراتيجية الأمن القومي الأمريكية يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

1. استمرار سياسة الاحتواء لإيران، ولكن لم يعد تغيير النظام هدفًا رئيسيًا أو السيطرة المباشرة. الوثيقة تؤكد أن الولايات المتحدة لن تسمح لإيران بامتلاك سلاح نووي، مع التركيز على الردع متعدد الأبعاد (دبلوماسي، اقتصادي، استخباراتي)، وليس فقط الاعتماد على الاتفاق النووي.

2. خفض أولوية العودة للاتفاق النووي (JCPOA): بعد فشل محاولات إحياء الاتفاق، تراجعت واشنطن عن جعل العودة للاتفاق أولوية قصوى، وبدأت بناء سياسة مزدوجة:

   - متابعة الضغوط الاقتصادية.

   - دعم الردع الإقليمي عبر تحالفات مع إسرائيل ودول الخليج.

3. تعزيز الردع الإقليمي: الوثيقة تشير إلى أهمية دعم الحلفاء لردع إيران في المنطقة، وتؤكد التزام واشنطن بأمن الخليج، ومواصلة الدعم العسكري لإسرائيل خصوصًا في مواجهة "التهديدات الإيرانية".

4. محاصرة النفوذ الإيراني الإقليمي: الولايات المتحدة تركز على تحجيم التمدد الإيراني في العراق وسوريا ولبنان واليمن عبر أدوات سياسية وعقوبات، ودعم الشركاء المحليين المناهضين لإيران.

5. أولوية الاستقرار الإقليمي على تغيير النظام: لم تعد الوثيقة تتبنى أي خطاب واضح لتغيير النظام الإيراني، بل تعطي أولوية لـ"الاستقرار" وتفادي الحروب الكبرى، مع دعم الحركات الشعبية داخليًا بشكل غير مباشر.

سياسة تحجيم إيران تقوم على ضرب الحلفاء والعلاقة معهم:

1. لبنان:

- تحجيم نفوذ حزب الله أصبح أولوية غير مباشرة. واشنطن تُكثّف دعم الجيش اللبناني والمؤسسات الرسمية كأداة لـ"موازنة" حزب الله لا لمواجهته المباشرة.

- تتجنب الولايات المتحدة المواجهة العسكرية في الجنوب، لكنها تواكب التوترات مع إسرائيل، وتضغط على تل أبيب لعدم تفجير الحرب الشاملة، لأنها ستصب في مصلحة إيران.

- التلويح بالعقوبات ما يزال حاضراً ضد سياسيين لبنانيين محسوبين على محور إيران.

2. العراق:

- تصاعد التركيز الأمريكي على دعم حكومة "متوازنة" تقاوم السيطرة الكاملة للفصائل المسلحة المدعومة من طهران.

- استهداف النفوذ الإيراني يجري عبر الضغط السياسي والدبلوماسي لا العسكري، مع دعم التيارات السيادية.

- الوجود الأمريكي باقٍ في المدى المنظور، بذريعة محاربة داعش وردع التمدد الإيراني.

3. الخليج (السعودية، الإمارات، قطر):

- واشنطن تُعيد تموضعها في الخليج لا بالانسحاب الكامل، بل بتحويل العلاقة من "حامية" إلى "شراكة ردع".

- الردع ضد إيران يتم عبر تعاون استخباراتي وتقني وصاروخي، وليس بالتصعيد المباشر.

- السعودية تُشجَّع على مسار التهدئة مع إيران، كما جرى في اتفاق بكين، ما يريح واشنطن إقليميًا.

4. اليمن:

- الاستراتيجية الأمريكية تدفع باتجاه حل سياسي، لكنها تُمانع بقاء الحوثيين كأداة إيرانية مسيطرة.

- تُراقب واشنطن تطورات حضرموت وسقطرى، وسط قلق من تمدد إماراتي قد يفسح لإيران أو يعرقل استقرار الطاقة والملاحة.

5. إسرائيل:

- تُمنَح دعمًا مطلقًا في مجال الدفاع ضد إيران، ولكن تُطالَب أيضًا بعدم التصرف المنفرد الذي قد يجرّ المنطقة لحرب شاملة.

- هناك ضغط أمريكي على إسرائيل لتفادي التوسع في الحرب على لبنان أو سوريا، بسبب الخشية من فتح جبهة إقليمية لصالح إيران.

الخلاصة السياسية:

استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تجاه إيران تغيّرت من محاولة "الاحتواء الكامل أو التفاهم الكامل"، إلى نهج الردع الذكي عبر الحلفاء، وتثبيت الاستقرار، ومنع الحروب الكبرى. إيران لم تعد تُعامل كعدو صريح يجب إزالته، بل كقوة يجب محاصرتها وتطويع أذرعها الإقليمية دون دفع الثمن المكلف للحرب.

المصلحة الأمريكية من خلال البيئة الاستثمارية الموعودة في البحر المتوسط

الشريط الغازي الموجود من مارينا غزة جنوبًا إلى اللاذقية شمالًا له أساس جيوسياسي واقتصادي واضح، ويدخل في صلب الاستراتيجية الأمريكية طويلة الأمد في شرق المتوسط. ويمكن تلخيصه في النقاط الأساسية:

1. الشريط الساحلي الغني بالغاز:

منطقة تمتد من قبالة سواحل غزة، مرورًا بإسرائيل ولبنان، حتى الساحل السوري، تحتوي على احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي، منها:

- حقل "ليفياثان" و"تمار" وكاريش قبالة الساحل الإسرائيلي.

- حقول محتملة قبالة غزة (مثل حقل "غزة مارين").

- البلوك 9 اللبناني والبلوك رقم 4 مقابل الساحل اللبناني.

- الامتيازات البحرية السورية غير المستثمرة حتى الآن.

2. الأهمية الاستراتيجية:

- تقليل الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي من خلال دعم مصادر بديلة قريبة وآمنة (شرق المتوسط).

- إعطاء الكيان الصهيوني دوراً محورياً كمصدر غاز بديل وممر تصدير إقليمي.

- تعزيز النفوذ الأمريكي في وجه روسيا والصين اللتين لهما مصالح في سوريا ولبنان.

3. ربط ذلك بالتصعيد الحالي:

- واشنطن تسعى لإعادة ترتيب المنطقة بما يضمن الاستقرار الأمني النسبي الذي يتيح استثمار موارد الطاقة.

- غزة تحديداً مهمة كونها مدخلًا لحقول غاز غير مستغلة يمكن إدخالها ضمن "صفقة" لاحقة.

- الصراع في لبنان وجنوب سوريا أيضاً مرتبط بإعادة رسم خطوط النفوذ البحري والاقتصادي.

من هنا نقول إن الغاز عامل محوري في السياسات الأمريكية بالمنطقة، والولايات المتحدة ترى أن السيطرة أو التأثير على هذا الشريط الساحلي يؤمن مصالح اقتصادية (طاقة) وجيوسياسية (ردع روسيا/تعزيز نفوذ الحلفاء).

> **ملف الغاز في البحر المتوسط نقطة قوة لشعوب المنطقة لأن الاستقرار المطلوب للاستثمار هو شرط أساسي لذلك، مما قد يجعل الولايات المتحدة أكثر براغماتية مع الشعوب ضد الكيان.**

3. الصراع الدولي حسب العلاقات الدولية وتأثيراته

العميد الركن نضال زهوي

ظلّت دول الخليج لعقود رهينة المعادلة الأمنية الأمريكية ومحددات الصراع العربي–الإيراني، لكن المرحلة الراهنة تشهد تحوّلاً نوعيًا في أولوياتها الاستراتيجية. فبدلاً من التمركز حول التهديدات، باتت العواصم الخليجية تركز على تنويع الشراكات الدولية لإعادة صياغة دورها الإقليمي، وأمنها المهدد من الكيان الصهيوني شريك أمريكا، والتي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها لتسييد الكيان على كل المنطقة، واستثمار الثقل الاقتصادي لبناء نفوذ سياسي مستقل نسبيًا عن واشنطن.

يظهر ذلك في الحوارات مع إيران، والانفتاح على الصين، والحذر تجاه التصعيد الإقليمي، خصوصًا بعد إعلان الكيان الإسرائيلي مشروعه (إسرائيل الكبرى) وضربة قطر التي فضحت منظومات الأسلحة الأمريكية باعتبار الطيران الإسرائيلي صديقًا لا يمكن التعامل معه.

تبدّل أولويات الخليج: من التمحور الأمني إلى تموضع استراتيجي مستقل

تعيش دول الخليج العربي تحوّلاً عميقًا في نظرتها إلى التهديدات والتحالفات، منتقلة من نموذج الاعتماد الكامل على المظلة الأمنية الأمريكية إلى نموذج أكثر توازنًا يقوم على تنويع الشراكات وخصوصًا مع الصين، ومعاهدة الدفاع المشترك مع دولة باكستان من قبل المملكة العربية السعودية، وترتيب الأولويات داخليًا وخارجيًا بما يخدم الأجندات الوطنية. وأتى التفاهم والتقارب مع إيران في سياق تصفير المشاكل مع دول الجوار مع تبريد لجبهة اليمن كنتائج لهذه السياسة.

أولاً: الأبعاد الاقتصادية – من الأمن إلى التنمية

الاستقرار الإقليمي أصبح أداة دعم مباشر للاقتصاد، وليس العكس، ما يقلل الرغبة في التصعيد أو الانخراط في حروب مفتوحة:

- رؤية السعودية 2030، وخطط الإمارات 2050، والتحول القطري بعد مونديال 2022، كلها تشير إلى تحول استراتيجي نحو الاستثمار في الاقتصاد والبنية التحتية والطاقة البديلة.

- تقليل الاعتماد على النفط دفع العواصم الخليجية لتوسيع العلاقات التجارية مع الصين والهند والاتحاد الأوروبي.

ثانياً: الأبعاد الأمنية – من التحالف إلى التوازن

- الثقة بالمظلة الأمريكية اهتزت بعد الانسحاب من أفغانستان، والتباطؤ في دعم الخليج في فترة الحرب على اليمن والضربة الإسرائيلية على قطر المتزامن مع التصعيد الإسرائيلي بإعلان دولة إسرائيل الكبرى التي تصل إلى أراضي المملكة العربية السعودية.

- ما يحصل من تطورات أمنية في المنطقة والتي تهدد أمن المملكة يتنافى مع اتفاقية الحماية مع الولايات المتحدة الأمريكية (اتفاق كوينسي 1945 بين الملك عبد العزيز والرئيس فرانكلين وعقيدة كارتر 1980).

لذلك تسعى أنظمة الخليج على رأسها المملكة العربية السعودية للخروج من التحالف إلى التوازن. من هنا عمدت المملكة وجيرانها الخليجيين إلى:

• تطوير الصناعات الدفاعية المحلية.

• عقد شراكات أمنية مع فرنسا والصين وكوريا الجنوبية.

• مقاربة أمنية وقائية (حوار مع إيران، التهدئة مع تركيا).

ثالثاً: البعد السياسي والتحالفي

- لم تعد دول الخليج ترى نفسها كمجرّد حليف "تابع" للغرب. بل أصبحت:

• فاعلاً سياسيًا مستقلًا (مبادرات الوساطة السعودية في السودان، أو التقارب مع سوريا ولاعب رئيسي في ترتيب أوراق النظام الحالي).

• شريكًا تفاوضيًا قادرًا على التحرك مع واشنطن وبكين في آنٍ واحد.

• قوة ناعمة فاعلة إقليميًا (الإعلام، الاستثمار، التأثير الديني والثقافي).

رابعاً: التوازن مع إيران وتركيا وإسرائيل

- التهدئة مع إيران عبر الوساطة الصينية يعكس خيارًا خليجيًا واعيًا بتجنب الصراع.

- التنسيق مع تركيا تجاوز مرحلة التنافس بعد المصالحة، خصوصًا في ملفات الدفاع والاستثمار.

- العلاقات مع إسرائيل تتأثر بالحرب في غزة، لكنها لا تنهار، بل تُدار بحذر يتماشى مع الرأي العام الداخلي.

خامساً: التحديات المتبقية

- بقاء ملف اليمن دون حل نهائي لأن اليمن سيشكل منافسًا قويًا في حالة الاستقرار كما هو مع أنصار الله لما يمثله من موقع جيوسياسي يهتم به الأطراف الدولية.

- الشكوك في نيات إيران رغم التفاهم والتعاطي بحذر بالعلاقات مع إيران مع سعي الطرفين إلى تهدئة التنافس في المنطقة الذي سبب الكثير من الخسائر للجانبين.

- عدم وضوح استراتيجية واشنطن المقبلة (خصوصًا مع التغير الأمريكي في إسرائيل كوكيل على الأنظمة العربية).

- الضغوط الداخلية المتعلقة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

مقارنة العلاقات الخليجية الصينية بالعلاقات الخليجية الأمريكية:

تعتبر الاتفاقيات السعودية الصينية محاولة للتحرر من الهيمنة الأمريكية لأنها تعتمد على مشاريع تصنيع أسلحة داخل الأراضي السعودية كالتصنيع الدفاعي بعقود تصنيع درونات وأنظمة إلكترونية.

- العلاقة لا تقتصر على اقتصاد فقط، بل تمتد إلى دفاع وصناعات عسكرية، ما يشير إلى إزاحة تدريجية نحو شراكة استراتيجية.

- هذا التوسع يُلزم أن تكون السعودية جاهزة لإدارة التوازن بين الإغراء الصيني والاعتمادية التاريخية على الغرب.

> **الصين لا تُعد بديلاً فوريًا للولايات المتحدة في الضمانات الأمنية، لكنها تمثل خارطة تحوّل في الخيارات.**

اتفاقية الدفاع المشترك بين السعودية وباكستان

الشرق أوسطية والجنوب آسيوية، وقَّعت كلٌ من المملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان الإسلامية على اتفاق تاريخي: "اتفاقية الدفاع الإستراتيجي المشترك" مساء يوم الأربعاء الموافق السابع عشر من سبتمبر 2025م، بعد جلسة مباحثات في العاصمة الرياض بين سمو ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، ورئيس الوزراء الباكستاني محمد شهباز شريف؛ ليتحوَّل مسار العلاقة بين البلدين من تعاون ثنائي عسكري إلى دفاع مشترك عنوانه الرئيسي: أي تهديد لأحد الطرفين لن يُنظر إليه بأنه هجوم على بلدٍ واحدٍ فقط، بل على تحالف ثنائي يستوجب الرد المشترك.

مضمون الاتفاق و أبعاده الإستراتيجية:

جاء اتفاق الشراكة الإستراتيجية بين السعودية وباكستان في توقيت حساس تمرُ به منطقة الشرق الأوسط، حيث حمل مضامين جوهرية وأبعادًا إستراتيجية يتوقَّع أن يكون لها انعكاسات إيجابية على أمن المملكة وباكستان واستقرار المنطقة، وتتمثَّل هذه المضامين والأبعاد في التالي:

1. توسيع التعاون العسكري بين البلدين: اتفاق الشراكة الدفاعية بين السعودية وباكستان وسَّع من اتفاقيات التعاون السابقة الموقعة بين البلدين؛ فوفقًا للبيان المشترك، فإن الاتفاق يأتي في إطار سعي البلدين لتعزيز أمنهما وتحقيق الأمن والسلام في المنطقة والعالم، عبر تطوير جوانب التعاون الدفاعي، وتعزيز الردع المشترك ضد أي اعتداء. أما البند المهم

فهو "أنَّ أيَّ اعتداءٍ على أيٍ من البلدين هو اعتداءٌ على كليهما"، ويشير مضمون هذه النقطة إلى أنَّ باكستان والمملكة لما لهما من ثقل سياسي واقتصادي وعسكري وموقع إستراتيجي، ما سيوفر لهما معًا مكانةً وقوةَ ردعٍ إضافية في ظل التحولات الجارية في النظام الدولي، والتوترات التي تشهدها دول المنطقة.

2. تعزيز مكانة المملكة وباكستان: هذه الاتفاقية تُعزز من موقع المملكة كقوة إقليمية مهمة، تتبنى سياسات مسؤولة للدفاع عن أمن واستقرار المنطقة، فيما تمنحُ باكستان شريكًا إستراتيجيًا يُمكنُها من تعزيز قدراتها الدفاعية، ليُشكِّلا بذلك شبكةَ أمان جماعية تُعزز أمن دول الخليج العربي وجنوب آسيا.

3. تحولٌ جذري في العقيدة الدفاعية والأمنية: عقيدة دول الخليج هي عقيدة دفاعية وليست هجومية؛ ما يقوي موقفَ السعودية ويعطيها خيارات متعددة ويرسل رسائل إلى القوى الكبرى، بأن هنالك تحولًا جذريًا تشهدُه دول الخليج العربي نتيجةً للمهددات والمخاطر الأمنية التي تتعرَّض لها، وأن الاتفاق السعودي-الباكستاني قد يمثل رافعةً قويةً لبقية دول الخليج التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع المملكة، للدخول في شراكات دفاعية مشابهة.

4. الاتفاق ليس بديلًا للشراكات التقليدية: لا تمثل الاتفاقية بديلاً عن أي تعاون أو شراكات قائمة مع دول أخرى، بل تُعد مكملةً لتلك الشراكات والتعاون؛ بهدف ضمان أمن واستقرار المملكة وتعزيز الردع المشترك ضد أي اعتداء مستقبلي يتعرَّض له البلدان، فضلًا عن مواجهة التحديات العسكرية وتحقيق الأمن والسلام في المنطقة والعالم.

5. قدرة المملكة على الدخول في تحالفات أمنية جديدة: يُشير الاتفاق إلى أن المملكة قادرة على بناء شبكة علاقات عسكرية معقدة مع قوى نووية مثل باكستان، ما يمنحها ويمنح أمن الخليج والمنطقة ثقلًا إضافيًا، كما يشير إلى استقلالية القرار السعودي، ويُعد مؤشرًا على توجه المملكة نحو إدارة أمنها الإقليمي ذاتيًا، وأنها لن ترهن أمنها على قوة واحدة أو قوى بعينها. فضلًا عن أنها تبني تحالفاتها وفقًا لمصالحها الوطنية، وليس بناءً على حسابات الآخرين.

6. الاتفاق ثمرةٌ لمباحثات طويلة بين البلدين: رغم التوترات التي تشهدها دول المنطقة، وما تعرَّضت له قطر مؤخرًا من قصف استهدف قيادات حماس بالدوحة، لكن الأبعاد الإستراتيجية للاتفاق السعودي-الباكستاني، وما تضمَّنه من بنود متعددة، يُشير إلى أن الاتفاق لم يأتِ كرد فعلٍ على ما تعرَّضت له قطر من قصف وتهديدات إسرائيلية، بل كان ثمرةً لمفاوضات ومشاورات عميقة وطويلة بين البلدين.

وقَّع الطرفان على الاتفاق في ظل بيئة أمنية شديدة الاضطراب والتوتر، على خلفية التوجهات الجيوسياسية الإسرائيلية اليمينية المتطرفة في الشرق الأوسط؛ مما يفاقم من معدلات ومستويات الصراع نحو انفجار إقليمي شامل لا تُحمد عقباه على كافة الدول في المنطقة والعالم؛ وفيما يلي بيئةُ ودوافع توقيع الطرفين للاتفاق: تُدرك المملكة العربية السعودية منذ انفجار الحرب في غزة، مساعيَ الحكومة الإسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية ضمنَ مخطط إسرائيلي أوسع لتنفيذ ما يسمى بإسرائيل الكبرى، والتي تضمُ أراضٍ من الدول العربية والخليجية، وتفاقم الإدراك للخطر بعد ترديد رئيس الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة بنيامين نتنياهو "تغيير وجه الشرق الأوسط"، ومؤخرًا توجيهُ ضربةً عسكريةً لدولة خليجية وسيطة في إنهاء الصراع وعودة الرهائن الإسرائيليين، بل وترديد نتنياهو "إمكانيةَ تسديد ضربات جديدة لقطر أو لأي دولة عربية تؤوي عناصر تابعة لحركة حماس"، ما أثار موجة استنكار عربية وإسلامية واسعة، وشكَّل دافعًا للمملكة

لتعزيز شراكاتها الدفاعية لحفظ الأمن والاستقرار الخليجي. أما باكستان فلا تجدُ نفسها كدولة إسلامية بعيدةً عن الشرق الأوسط عند تنامي التهديدات الإسرائيلية، لا سيما في ظل موقف باكستان من الدعم الإسرائيلي للهند في الحرب الأخيرة معها؛ ومن هنا تناغمت المواقف السعودية-الباكستانية في ضرورة تعزيز الدفاع المشترك، في ظل ضعف الضمانة الأمريكية الأمنية وتبدل الأولويات الأمريكية.

الموقف الإسرائيلي من الاتفاق:

ظهر الموقف الإسرائيلي من خلال التغطية الإعلامية التي تشير إلى أن هذا الاتفاق يؤدي إلى تداعيات إستراتيجية وتحديًا لأهداف إسرائيل وتحركاتها الإقليمية، فهو بمثابة رسالة ردع مشترك لإسرائيل، لا سيما بعد الهجوم الإسرائيلي على الدوحة، وقد يوفر للمملكة مظلة حماية نووية رادعة في مواجهة إسرائيل. وهذا سيؤدي إلى وقف الاختراقات والتدخلات الإسرائيلية لا سيما في منطقة الخليج، وذلك يعتبر تحديًا أمام تطلعاتها الإقليمية في تغيير الشرق الأوسط كما تدَّعي، وسيمنح المملكة قدرة على منع إسرائيل من تصفية القضية الفلسطينية، وعلى هذا الأساس ستشنُ إسرائيل حملةً مؤكدةً ضد هذا الاتفاق بالتعاون مع واشنطن لتقويضه أو إضعافه وإفراغه من مضمونه.

الموقف الأمريكي من الاتفاق:

تنظر الولايات المتحدة إلى هذا الاتفاق في هذا التوقيت على أنه يعكس عدم ثقة سعودية وخليجية في الولايات المتحدة كضامن أمني، ووسيط غير نزيه في الصراعات الإقليمية. وقد تنظر إليه واشنطن من الناحية الإستراتيجية على أنه بدايةٌ لتراجع نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، وهي لا يتوقف تأثيرها على البُعد الأمني الإقليمي، ولكن على المصالح الإستراتيجية الأوسع للولايات المتحدة، وعلى نفوذها في المنطقة، والذي يعني تراجعُهُ إتاحةَ نافذة أوسع للصين والقوى الآسيوية في الشرق الأوسط. كما أن هذا الاتفاق قد يدفع نحو توسيعه ليشمل دولًا أخرى، أو مزيدًا من الاتفاقيات الدفاعية الثنائية أو الجماعية لمواجهة الاندفاع الإسرائيلي المدعوم بصورة مطلقة من الولايات المتحدة.

لذلك من المتوقع أن تمارس الولايات المتحدة ضغوطها على الجانبين الباكستاني والسعودي من أجل إضعاف تأثير هذه الاتفاقية عبر وسائلها المعروفة، إما من خلال إعطاء امتيازات للمملكة أو عبر التهديد بملفات الإرهاب وغيرها. من هنا لا يمكننا إلا أن نتوقع أن يأتي هذا الاتفاق بمفاعيل عكسية في المستقبل القريب، فبدل أن يؤدي إلى الردع الإسرائيلي يؤدي إلى احتواء باكستان أمريكيًا بعد تهديدها للكيان في بداية المعركة الإيرانية الإسرائيلية، أو أن يثير الاتفاق شهية المملكة إلى عودة القتال مع اليمن في حال حصلت تسويات مع الكيان الصهيوني.

التنويع الاقتصادي والتنويع في مصادر السلاح لدول الخليج، خصوصًا بالاتفاقيات مع الصين، خطوة كبيرة رغم محدوديتها نحو التموضع الإستراتيجي بدل التمحور الأمني التاريخي مع الولايات المتحدة الأمريكية الذي ثبت عدم صدقيته. أما الاتفاق مع باكستان فقد أمن ردعًا نوويًا للمملكة العربية السعودية وردعًا إقليميًا، خصوصًا أن التسليح الباكستاني أصبح بنسبة كبيرة من الصين، وأمن رافعة اقتصادية لباكستان من قبل السعودية.

> الخليج لم يعد بأغلبه ساحة تنافس بالوكالة فقط، بل بات صانعًا جزئيًا للتوازنات، وتحوّله نحو "التموضع الاستراتيجي المستقل" هو استجابة واقعية لعالم يتغيّر بسرعة، تضع فيه الدول بقائها ومصالحها وأولوياتها الاقتصادية فوق تحالفاتها التقليدية.

لكن الأوراق التي تمكن الأمريكي والإسرائيلي من اللعب بأوراق الخليج هي كثيرة وكبيرة، وأهمها التصدّعات العميقة التي تضرب بنية العلاقات داخل مجلس التعاون الخليجي، وتضع ما يُعرف بـ**"وحدة الخليج"** أمام اختبار غير مسبوق. فإن المنطقة تشهد صراعات خفية وتحالفات متغيرة، تتجاوز في حدّتها الخلافات التقليدية، وتلامس حدود الصراع الجيوسياسي الوجودي بين قوى إقليمية يفترض أنها حليفة.

فالتعاون السري والمتنامي بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة، يهدف إلى **تقويض الدور السعودي التقليدي** بوصفه القوة الإقليمية المهيمنة في الخليج. واعتبر أن هذا التحالف غير المعلن يسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة، ومعاقبة الرياض على ما وُصف بـ"بطئها" في الانخراط الكامل في مسار التطبيع مع إسرائيل، لا سيما عبر اتفاقيات "أبراهام" والعلاقة المستجدة مع إيران والاتفاقية مع باكستان، بالإضافة إلى تمسك المملكة بخيار مبادرة السلام العربية وحل القضية الفلسطينية مقابل التطبيع.

فالكيان الإسرائيلي بات ينظر إلى أبوظبي كشريك استراتيجي بديل، قادر على لعب دور محوري في هندسة شرق أوسط جديد، تكون فيه الأفضلية للدول الأكثر انسجاماً مع المشروع الإسرائيلي – الأميركي، والأكثر استعداداً للانخراط في التطبيع من دون شروط سياسية كبرى، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. وأضاف أن الصور التي تُسوَّق عن تماسك البيت الخليجي ليست سوى واجهة إعلامية مصقولة بعناية، تخفي خلفها تنافساً مريراً، وصراعات نفوذ، و"خيانات متبادلة" بين العواصم الخليجية، وتسعى إلى توظيفها لإعادة رسم خريطة النفوذ الإقليمي على حساب السعودية.

لأن توقيع الإمارات والبحرين على اتفاقيات "أبراهام" عام 2020 شكّل نقطة تحول مفصلية في العلاقات الخليجية–الإقليمية، إذ فتح الباب أمام إعادة تموضع سياسي لعدد من الدول، من بينها الكويت، التي يُقال إنها بدأت تقترب تدريجياً من أبوظبي، على حساب علاقتها التقليدية مع الرياض. ويرى أن هذا التحول لا يمكن فصله عن الحسابات الإسرائيلية الهادفة إلى إزاحة السعودية تدريجياً من موقعها المركزي في الخليج، واستبدالها بمحور جديد أكثر انسجاماً مع أجندة التطبيع. لذلك فإن الخليج قد يكون أمام مرحلة إعادة تشكيل شاملة للولاءات والتحالفات، أشبه بـ"سايكس–بيكو" سياسية جديدة، لن تقف السعودية حيالها مكتوفة الأيدي، ما ينذر بتحولات أعمق في خريطة المنطقة خلال السنوات المقبلة.

تأثير التناقضات الخليجية على اليمن

لا يمكن فصل التطورات المتسارعة في جنوب اليمن عن التحولات الجارية في المقاربة الأميركية للملف اليمني ككل. فالولايات المتحدة، التي خفّضت خلال الفترة الماضية منسوب انخراطها المباشر في الحرب، لا تبدو في وارد الانسحاب من معادلة الصراع، بل تعيد تموضعها عبر إدارة التناقضات بين حلفائها الإقليميين، وتوظيف القوى المحلية كأدوات ضغط قابلة لإعادة التفعيل عند الحاجة. جنوب اليمن يشكل في هذا السياق ساحة اختبار مركزية لهذه الاستراتيجية.

التحركات العسكرية والسياسية التي يقودها المجلس الانتقالي الجنوبي، بدعم إماراتي واضح، بالتوازي مع محاولات سعودية للحد من تمدده في حضرموت والمهرة، تعكس عمق التباين داخل معسكر الحلفاء. غير أن الأهم هو أن هذا التباين لا يُنظر إليه أميركيًا كأزمة يجب حلها، بل كمعطى يمكن التحكم به وتوظيفه ضمن استراتيجية أوسع تهدف إلى إبقاء الصراع مفتوحاً، لكن مضبوط الإيقاع.

تدرك واشنطن أن جنوب اليمن لم يعد مجرد هامش للصراع مع صنعاء، بل بات عقدة جيوسياسية تتقاطع فيها مصالح متعددة: أمن الممرات البحرية، النفوذ الإقليمي، ومستقبل الترتيبات السياسية في اليمن. من هنا، فإن التعامل الأميركي مع المجلس الانتقالي لا ينطلق من اعتراف سياسي صريح، بل من إدراك وظيفي لدوره كقوة ميدانية قادرة على فرض وقائع، من دون أن تتحمل واشنطن كلفة تبني مشروعه السياسي بشكل مباشر.

في المقابل، تنظر السعودية إلى الجنوب من زاوية مختلفة، إذ ترى في تمدد المجلس الانتقالي تهديداً لوحدة المعسكر الموالي لها، ومصدر قلق إضافي في ظل هشاشة الترتيبات الأمنية على حدودها الجنوبية. هذا التباين بين الرياض وأبوظبي ليس جديداً، لكنه اليوم أكثر وضوحاً، خاصة مع توسع نفوذ الميليشيات التابعة لكل طرف، وتحول الجنوب إلى مساحة تنافس غير معلن على النفوذ والقرار.

الدور الأميركي هنا لا يقوم على ترجيح كفة طرف على حساب آخر بشكل حاسم، بل على إدارة هذا التنافس بما يمنع انفجاره الكامل. واشنطن لا تريد صداماً سعودياً–إماراتياً مفتوحاً في اليمن، لكنها في الوقت نفسه لا ترى مانعاً من استمرار حالة الشد والجذب، طالما أنها تُبقي الأطراف بحاجة إلى المظلة الأميركية، وتمنع تشكل مسار سياسي مستقل قد يفرض تسوية لا تخدم المصالح الأميركية.

هذا المنطق يفسر التساهل الأميركي مع التحركات الإماراتية في الجنوب، مقابل الاكتفاء برسائل تهدئة شكلية تجاه الهواجس السعودية. كما يفسر التركيز الأميركي المتزايد على إعادة ترتيب الأولويات العسكرية، بحيث يبقى الضغط موجهاً نحو صنعاء، لا نحو تفكيك الصراعات البينية داخل معسكر الحلفاء.

غير أن هذه الاستراتيجية تنطوي على مخاطر بنيوية. فتعزيز دور الميليشيات المحلية، سواء التابعة للإمارات أو للسعودية، يعمّق من تفكك المشهد الجنوبي، ويقوض أي إمكانية لبناء سلطة مستقرة قادرة على إدارة الأرض. كما أن تحويل الجنوب إلى منصة ضغط عسكري أو سياسي يعيد إنتاج معادلات الفشل نفسها التي شهدتها الحرب خلال السنوات الماضية.

الأهم من ذلك أن واشنطن تبدو وكأنها تتجاهل التحولات التي طرأت على ميزان القوة في اليمن. فصنعاء لم تعد الطرف الذي يمكن إخضاعه عبر أدوات ضغط غير مباشرة، بل باتت تمتلك قدرة ردع تجعل أي تصعيد جديد عالي الكلفة، ليس فقط على الأطراف المحلية، بل على الداعمين الإقليميين أنفسهم.

تكشف خطة واشنطن في جنوب اليمن عن مقاربة تقوم على إدارة الصراع لا حله، وعلى توظيف الخلاف السعودي–الإماراتي بدل تسويته. هذه المقاربة قد توفر للولايات المتحدة هامش مناورة مؤقت، لكنها تضع الجنوب واليمن عموماً أمام

مسار أكثر هشاشة وتعقيداً، حيث تتراكم عوامل الانفجار المؤجل، وتُستنزف القوى المحلية في صراعات تخدم حسابات خارجية أكثر مما تخدم أي أفق استقرار حقيقي.

مستقبل الخليج مرهون بالعلاقات الدولية الجديدة ومدى التفكك فيما بينها. ولا بد من التنويه بأن المصلحة السعودية للمحافظة على مصالحها ونفوذها تستدعي تحولات جذرية في استراتيجية الأمن القومي السعودي.

> مستقبل الخليج مرهون بالعلاقات الدولية الجديدة ومدى التفكك فيما بينها. ولا بد من التنويه بأن المصلحة السعودية للمحافظة على مصالحها ونفوذها تستدعي تحولات جذرية في استراتيجية الأمن القومي السعودي.

4. أفريقيا في معادلات الصراع

الإستاذ محمد الضبع

التقسيم العشوائي والصراع على الموارد سبب رئيسي للصراعات في القارة الإفريقية

في أكتوبر 2025، ذكر تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن قارة إفريقيا تشهد 50 نزاعاً بنسبة 40% من حجم الصراعات الدولية، مع ملاحظة ارتفاع عدد النزاعات المسلحة بنسبة 45% منذ عام 2020. والتي أدت لنزوح حوالي 35 مليون إفريقي يمثلون نصف النازحين في العالم، فضلاً عن أن 52% من وفيات الحروب بالعالم تقع في إفريقيا. ولا تتوفر أرقام دقيقة، لكن بعض المنظمات الدولية تقدر إجمالي الوفيات المباشرة بتجاوزه 100 ألف في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى ملايين الضحايا غير المباشرين بسبب الجوع والأمراض (مثل 1.3 مليون في السودان منذ 1983) فضلاً عن مقتل حوالي 5 ملايين طفل دون سن الخامسة، وأكثر من 3 ملايين طفل رضيع. كما أدى تصاعد العنف المرتبط بجماعات العنف الإسلامي لوفاة حوالي 155 ألف خلال السنوات العشر الأخيرة، بالإشارة لتزايد الوفيات منذ عام 2023 بنسبة 60%، نتيجة لتعرض القارة لعمليات إرهابية متعددة، فقد تعرضت 13 دولة بالقارة في عام 2024 لـ 252 عملية إرهابية.

ويعود عدم الاستقرار بالقارة الإفريقية إلى تقسيمها بين القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، البرتغال) في مؤتمر برلين 1884، وفقًا لمصالحها دون الاعتراف بالمصالح الإفريقية. لقد تم تقسيم القارة إلى مستعمرات مصطنعة دون مراعاة للحدود العرقية والثقافية أو الجغرافية الطبيعية، مما أدى إلى إنشاء دول تفتقر إلى التماسك الداخلي وتُعاني من نزاعات حدودية مستمرة حتى اليوم.

التقسيم الاستعماري أضفى شرعية دولية على الاستعمار، وزرع بذور الصراعات الأهلية والعرقية التي تفاقمت بعد الاستقلال في الستينيات، حيث أدى إلى حروب مثل (الكونغو، السودان، نيجيريا).. فالخرائط التي رسمت في أوروبا أدّت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر، أو فصلت شعوبًا مترابطة، وجمعت قبائل متنافسة وجماعات عرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة. كما لجأ الأوروبيون إلى خلق وحدات عرقية جديدة، مثل «الانجالا» في القرن التاسع عشر، والتي أطلقها الاستعمار البلجيكي لتشمل كلّ الشعوب القاطنة على طول نهر زائير، ثم تمّ توسيع هذا الاصطلاح ليشمل أولئك الذين هاجروا من حوض النهر إلى المنطقة الحضرية في كينشاسا.

وقد شجّع الترسيم العشوائي للحدود على تزايد حدّة الصراعات العرقية، ويُعتبر السبب الجذري لـ 40% من النزاعات الحدودية والأهلية في أفريقيا حتى 2025، رغم أن المبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال أكدت مبدأ «عدم المساس بالحدود الموروثة» عن الاستعمار، إلا أن القارة شهدت نزاعات حدودية عنيفة، من أبرزها: حرب القرن الإفريقي بين الصومال وإثيوبيا 1977م – 1978م، والحرب التي تخوضها المغرب ضد جبهة البوليساريو حول الصحراء الغربية، والحرب بين ليبيا وتشاد 1973م – 1988م، وأخيراً النزاع الإريتري الإثيوبي.

إفريقيا بعد الاستقلال حاولت فرض الإيديولوجية التنموية التي تقوم على ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية، إلا أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية، ولا سيما سياسات القمع والإكراه المادي. كما لعبت التدخلات الخارجية

دوراً كبيراً في دعم النزاعات، سعياً للسيطرة على ثرواتها، بدعم أنظمة فاسدة وديكتاتورية، وتأليب النزاعات العرقية والحدودية، عبر الدعم العسكري والاقتصادي والاستخباراتي، غالبًا لأسباب تتعلق بالموارد الطبيعية والنفوذ الجيوسياسي. فالدول الاستعمارية القديمة، خاصة فرنسا وبريطانيا، لا تزال تدعم أنظمة بعينها، مثل فرنسا في الساحل، وبريطانيا في كينيا ونيجيريا، مما يُفاقم النزاعات للحفاظ على النفوذ الاقتصادي. كما في دعم الإمارات وإسرائيل لقوات الدعم السريع في السودان، وهو تدخل ينظر له كامتداد للاستعمار، حيث يُستخدم للسيطرة على المعادن والنفط، ويُساهم في 30% من النزاعات الحالية.

هناك 10 دول تلعب دوراً رئيسيًا حالياً في تأجيج عدم الاستقرار داخل القارة، تحت شعارات أمنية ومكافحة الإرهاب، وتقديم الدعم المالي والعسكري والتعليمي، وكل يسعى للاستحواذ على ثروات القارة، والحصول على حصة من موقعها الجغرافي.. والدول هي:

1. فرنسا:

الأكثر تدخلًا تاريخيًا في غرب ووسط إفريقيا، والذي يشمل 14 دولة غرب ووسط إفريقيا، ويظهر بوضوح في (مالي، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو)، حيث كانت تقود عمليات "برخان" و"تاكوبا" حتى انسحابها الجزئي في 2024، لكنها ما زالت تدعم ميليشيات وتتدخل في النزاعات عبر قواعد عسكرية في جيبوتي وجزر القمر، مما أدى إلى اتهامها بتعزيز تفاقم الإرهاب. وتسيطر على العملات (الفرنك الإفريقي CFA) وموارد مثل اليورانيوم في النيجر، وتواصل التدخل عسكرياً في الساحل لمكافحة الإرهاب، لذلك تتهم فرنسا بالعمل على تفاقم النزاعات للحفاظ على النفوذ الاقتصادي. وقد شهد العام 2025 انسحابًا قسريًا من مالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد والسنغال، ولكن يتبقى لها قواعد في جيبوتي والغابون، ولا تزال تقوم بتدريب الجيش في ساحل العاج من خلال 80 جندياً.

2. بريطانيا:

ذات نفوذ اقتصادي قوي، وأقل عسكرياً، ويتركز نفوذها في شرق وجنوب أفريقيا (مثل كينيا، نيجيريا، جنوب أفريقيا)، عبر الاستثمارات في النفط والمعادن، والدعم الدبلوماسي في الكومنولث. وتدعم في نيجيريا ضد بوكو حرام، وتُتهم بتغذية التوترات الحدودية، مع سيطرة على 20% من التجارة الأفريقية. ويركز الوجود العسكري البريطاني على التدريب والبناء العسكري بديلاً عن التدخل القتالي المباشر، وتحتفظ بوحدة عسكرية دائمة في كينيا بالتمركز في قاعدة "لايكي بيا" الجوية، وقاعدة "دييغو غارسيا" وهي مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية في أرخبيل تشاغوس بالمحيط الهندي. مع تعزيز التعاون الأمني بتدريب القوات المحلية لمواجهة الإرهاب والصيد غير المشروع في نيجيريا وسيراليون والصومال وجيبوتي.

3. روسيا:

شهدت صعودًا حادًا في عام 2025، خاصة عبر مجموعة فاغنر، والتي حل محلها "الفيلق الإفريقي". ويتركز الوجود الروسي ذو الطابع العسكري في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا وبوركينا فاسو والنيجر. حيث تقدم دعمًا أمنيًا مقابل امتيازات تعدين في مجال الذهب والماس واليورانيوم، في السودان ومالي وإفريقيا الوسطى. وتُتهم بتجنيد مرتزقة محليين

وتفاقم النزاعات في الساحل والصومال. فيما تقوم الدبلوماسية الروسية على خطاب التحرر من الاستعمار لكسب التأييد الشعبي والرسمي، والمنح الدراسية، والشراكة المتعددة الأطراف مع إفريقيا بدلاً من التعامل المنفرد مع الدول الإفريقية.

4. الصين:

تركز على الدعم الاقتصادي-العسكري، كأكبر مصدر أسلحة لإفريقيا فقد بلغت الواردات الإفريقية العسكرية من الصين نسبة 70% من وارداتها العسكرية، منها 19% لجنوب الصحراء. مع تدخلات في إثيوبيا ونيجيريا وأنغولا عبر عقود تعدين والبنية التحتية، بالإضافة إلى قواعد عسكرية في جيبوتي، وتدريب 2000 ضابط إفريقي سنويًا، وسيرتفع الرقم لستة آلاف بحلول عام 2027، وفقًا لتعهداتها في منتدى التعاون الصيني الإفريقي، مما يعزز نفوذها في النزاعات حول المعادن النادرة. ولا يفوتنا دعمها لقوات حفتر في شرق ليبيا.

5. الولايات المتحدة:

تجمع بين الوجود العسكري بهدف مكافحة الإرهاب والدبلوماسية التجارية للمنافسة الجيواقتصادية مع القوى المنافسة. وهي تدير الجانب العسكري من خلال "أفريكوم" وتمتلك أكبر عدد من القواعد العسكرية (29 قاعدة أو مركزاً في القارة)، تركز على مكافحة الإرهاب في الصومال ونيجيريا والساحل، والمناورات العسكرية "الأسد الإفريقي". لكنها تواجه انتقادات لدعم أنظمة غير ديمقراطية وتدخل في النزاعات الداخلية مثل السودان وإثيوبيا.

6. تركيا:

تدخلات عسكرية في ليبيا بدعم حكومة الوفاق، التي تسيطر على الغرب الليبي، ودعمها بميليشيات مسلحة، وتوقيع اتفاقيات اقتصادية. وفي الصومال تقوم بإدارة وتطوير ميناء مقديشو. الخلاصة: الدور التركي يقوم على بيع الأسلحة، وتزويد الدول الإفريقية بالمسيرات مثل "بيرقدار" لدولة مالي، وتدريب الجيوش المحلية، وتوقيع اتفاقيات تعاون عسكري وأمني كما حدث في الصومال وجيبوتي وإثيوبيا والنيجر. وكذلك استخدام القوة الناعمة عن طريق التعليم بتقديم منح دراسية للطلاب الأفارقة، وإقامة مدارس، والمساعدات الإنسانية من خلال وكالة "تيكا"، وتوسيع حضورها الدبلوماسي بالقارة، والشراكة مع الاتحاد الإفريقي وعقد القمم التركية – الإفريقية. ويتركز النفوذ التركي بالقرن الإفريقي (الصومال، إثيوبيا، جيبوتي) وشمال إفريقيا (ليبيا وتونس) وغرب إفريقيا (السنغال، غينيا، النيجر، بوركينا فاسو، مالي، ساحل العاج) مستغلة تراجع النفوذ الغربي، خاصة الفرنسي بعد الانقلابات العسكرية. كما تمتلك تركيا وجودًا عسكريًا بارزًا من خلال قواعدها العسكرية (تركصوم في الصومال، وقاعدتين في تشاد "أبشي" التي انسحبت منه القوات الفرنسية، و"فايا لارجو") وقاعدة الوطية الجوية ومصراتة البحرية بالغرب الليبي. فضلاً عن ذلك قفز حجم التبادل التجاري بين تركيا وإفريقيا من 5.4 مليار دولار عام 2023 إلى 40 مليار دولار عام 2025.

7. الإمارات العربية المتحدة:

تنشط في السودان وليبيا وإثيوبيا، وتدعم الميليشيات عبر شركات أمنية خاصة لأغراض اقتصادية. وتعتمد في سياستها على تطوير الموانئ واللوجستيات، حيث تستثمر "موانئ دبي العالمية" و"موانئ أبو ظبي" بكثافة في الموانئ الإفريقية، وأبرزها

ميناء بربرة بأرض الصومال بشراكة إثيوبية، وميناء دار السلام في تنزانيا، وميناء أم العمال بالسودان. لقد بلغت الاستثمارات الإماراتية 60 مليار دولار عام 2025 بالقارة، مع وعود بزيادتها إلى 97 مليار دولار. كما تستثمر في الطاقة المتجددة في جنوب إفريقيا وموريتانيا والسنغال. ووقعت اتفاقيات شراكة مع كينيا وموريشيوس والكونغو. وتعتمد أيضًا على تقديم المساعدات الإنسانية والتي بلغت 3.5 مليار دولار.

> ويعد الدعم الإماراتي لحركة الدعم السريع في حربها الأهلية مع النظام السوداني أبرز مشاهد التدخل العسكري الإماراتي بالقارة الإفريقية لدعم الميليشيات للسيطرة على المعادن خاصة الذهب.

8. إسرائيل:

منذ تأسيسها في 1948، اعتمدت إسرائيل على "المدخل الإفريقي" للالتفاف على العرب، مستخدمة الدعم العسكري والتدريب والمساعدات الاقتصادية لدعم أنظمة أو ميليشيات في النزاعات، خاصة للضغط على دول مثل السودان وإثيوبيا. ويقدر نفوذها بنسبة لا تتعدى 10%، وهي متهمة بمساندة قوات الدعم السريع في السودان بالتوافق مع الإمارات، وسبق لها دعم حركة "أنيانيا" لانفصال الجنوب السوداني وهو ما تم في عام 2011. كما دعمت إسرائيل إثيوبيا في حربها مع إريتريا (1998-2000) وتواصل توريد مسيرات وتقنيات لأديس أبابا ضد تمرد التيغراي، مقابل تعاون في سد النهضة. وتقوم بدعم ميليشيات في الصومال ضد الشباب، وفي إريتريا بتسليح الثوار سابقًا للضغط على إثيوبيا بهدف تأمين مصالح مائية وتعدينية، مع قواعد استخباراتية في جيبوتي. وفي نيجيريا، دعمت إسرائيل سراً انفصاليي "بيافرا" في الستينيات بأسلحة، وتقدم مساعدات أمنية لأبوجا ضد بوكو حرام. ودعمت نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا سابقاً (حتى 1994) بتكنولوجيا نووية وأسلحة. وفي الكونغو والموزمبيق، تقوم بتوريد أسلحة للحكومات ضد التمردات.

الخلاصة: إسرائيل تدعم النزاعات في إفريقيا تحت شعار مكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار، من خلال تعزيز العلاقات مع دول مثل زامبيا والكونغو عبر المساعدات والأسلحة، علماً بأنها تصدر أسلحة لدول إفريقيا بحوالي 1.5 مليار دولار سنوياً.

وترتبط إسرائيل بعلاقات استراتيجية وأمنية ودبلوماسية مع إثيوبيا وكينيا ورواندا والكاميرون ونيجيريا التي تعتبر أكبر سوق في غرب إفريقيا، والمغرب، وجنوب السودان، وتشاد، وغانا، وأوغندا، وتنزانيا، وزامبيا، والكونغو الديمقراطية، وأنغولا، ومالاوي، وغينيا، وغينيا الاستوائية. الخلاصة: إسرائيل تربطها علاقات قوية بحوالي 40% من الدول الإفريقية، وإن كانت هذه العلاقات قد تأثرت بعض الشيء بسبب حرب الإبادة في قطاع غزة.

9. السعودية:

على الجانب الآخر، دخلت السعودية في خضم صراع النفوذ في إفريقيا مؤخراً، وهو يركز على حماية أمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي، والوساطة الدبلوماسية، والدعم الإنساني، والتحالفات الاستراتيجية لمواجهة النفوذ الإيراني، مع تجنب التدخل العسكري المباشر. وتسعى إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في أفريقيا عبر الاستثمارات (مثل 50 مليون دولار للصومال في 2019).

وقد سعت السعودية لوقف إطلاق النار في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع، لكن الجهود تراجعت بعد فشل الهدنة. وهي تتبع سياسة قائمة على وحدة السودان ورفض التقسيم، لأن النزاع يعد تهديداً لأمنها القومي عبر البحر الأحمر. لكنها تدعم سراً الجيش السوداني لمواجهة النفوذ الإماراتي الإسرائيلي الداعم لقوات الدعم السريع. كما حاولت أن تقوم بدور الوساطة في ليبيا لكن النفوذ التركي القطري أفسد محاولاتها، فضلاً عن النفوذ الإماراتي لدى اللواء حفتر. وهي تتهم بتمويل فصائل بالشرق الليبي.

ولا يفوتنا أن السعودية لعبت دورًا حاسمًا في الوساطة بين إثيوبيا وإريتريا (2018)، وحاولت تهدئة التوترات حول سد النهضة من خلال مبادرات مشتركة مع مصر والإمارات. وأبرمت اتفاقيات مع إريتريا (2015) لمكافحة الإرهاب والقرصنة في البحر الأحمر، بهدف تحجيم النفوذ الإيراني. وتقدم مساعدات عسكرية محدودة لدول مثل جيبوتي والصومال، كجزء من التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب، التي تضم دولاً أفريقية مثل تشاد والنيجر. كما ساهمت في تسوية النزاع الإريتري-الإثيوبي، وتدعم الاستقرار في جنوب السودان عبر الوساطة.

10. **إيران:**

أما الدور الإيراني فهو محدود مقارنة بفرنسا وروسيا والصين والإمارات وتركيا، ويتركز بالقرن الإفريقي بدعم غير مباشر لبعض الجماعات مثل "اتحاد المحاكم الإسلامية" بالصومال، وحركات التمرد في إريتريا وإثيوبيا للضغط على خصومها الغربيين والسنة. بينما يوجد تعاون عسكري مع السودان توج باتفاقية عام 2008، وتتهم إيران بدعم وتدريب بعض الجماعات بمنطقة الساحل وغرب إفريقيا. ولكن التقارير تؤكد أن النفوذ الإيراني في النزاعات الإفريقية لا يتعدى 5%، وهي تسعى من خلال أهداف اقتصادية وجيوسياسية لمواجهة السعودية والإمارات وتركيا، وكسب أصوات في الاتحاد الأفريقي تساندها في الأمم المتحدة، لكنها تواجه منافسة من روسيا والإمارات.

مصر.. من الانكفاء إلى حماية المصالح

مصر، التي كانت خلال حكم الرئيس جمال عبد الناصر قبلة القارة وباعثة تحررها من الاستعمار، لتراجع دورها منذ ثمانينيات القرن العشرين، لاهتمامها بالمحيط العربي، والسلام مع إسرائيل، والانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهاج سياسة مختلفة عما كانت عليه إبان العهد الناصري، وهو ما ساهم في تراجع دورها. إضافة إلى ظهور مراكز نفوذ جديدة في القارة مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا وإثيوبيا، ومنافسة قوى إقليمية ودولية جديدة بعد أن فتحت لها القارة أبوابها مثل تركيا وروسيا والصين والإمارات والسعودية، والتي تفوقت على الحضور المصري بالاستثمارات المباشرة والدبلوماسية النشطة.

وقد كشفت أزمة "سد النهضة" في عام 2011 بوضوح حجم الفجوة الدبلوماسية والسياسية التي حدثت بين مصر وشركائها الأفارقة على مدار عقود. وجدت مصر نفسها في موقع دفاعي تحت تهديد وجودي، بينما استطاعت إثيوبيا حشد دبلوماسي أفريقي كبير لصالح مشروعها.

وتعمل مصر حالياً على عدة محاور لاستعادة نفوذها، لكن الطريق طويل ومعقد نتيجة لوجود منافسين تمكنوا من فرض سطوتهم بالمال والسياسة والعسكرة. لكنها تعمل على استعادة دورها من خلال:

- تفعيل عضويتها في التجمعات الإقليمية: مثل الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا) ومجموعة الساديك (مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي) كعضو مراقب، لفتح أبواب التكامل الاقتصادي.
- الدبلوماسية المكوكية للرئيس السيسي: بزيارات متكررة لدول أفريقية أساسية لبناء تحالفات سياسية على أعلى مستوى.
- التعاون الأمني والعسكري: بتدريب آلاف الضباط والعسكريين الأفارقة في الأكاديميات العسكرية المصرية، وتقديم المساعدات الأمنية لبعض الدول، والمشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.
- الدبلوماسية الاقتصادية: بتشجيع الشركات المصرية الكبرى على العمل في مشاريع البنية التحتية، والسعي لزيادة حجم التبادل التجاري من خلال الاتفاقات والتكتلات الاقتصادية. فهي تمتلك قاعدة صناعية وزراعية يمكن أن تلبي احتياجات العديد من الأسواق الأفريقية.
- تنشيط الدبلوماسية الناعمة: من خلال إرسال المساعدات الطبية بإرسال القوافل الطبية المتخصصة (مثل قوافل العيون التي عالجت مئات الآلاف)، وتدريب الأطباء، وبناء المستشفيات (مثل مستشفى النيل في الكونغو). وكذلك استخدام الأزهر كرأس حربة للدبلوماسية الناعمة باستقبال آلاف الطلاب الأفارقة في كلياته ومعاهده، وإرسال بعثات العلماء لتعليم الإسلام الوسطي. وهنا تشير التقديرات بإرسال أكثر من 560 مبعوثاً في 30 دولة إفريقية. وكذلك الكنيسة الأرثوذكسية والتي تنفذ مشروعات خيرية، وتبني مستشفيات ومدارس بدول حوض النيل والقرن الإفريقي. ولم يفت الدبلوماسية المصرية فتح المجال التعليمي كأداة من القوة الناعمة عبر الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية لتنفذ برامج تدريبية في مجالات الزراعة والصحة والري والأمن، والمنح الدراسية فقد قدمت خلال العام الدراسي 2025/2024 قرابة 570 منحة دراسية لطلاب القارة، الذين يتواجد منهم أكثر من 43 ألف طالب يدرسون بالجامعات المصرية. كما تدعم القاهرة الباحثين الأفارقة بجوائز سنوية في المجالات الحيوية كالمياه والزراعة والطاقة.

وفيما يخص الملفات الشائكة كسد النهضة، فقد تحول الخطاب من المواجهة إلى التعاون، والتركيز على "التنمية في حوض النيل" كرؤية بديلة عن الخطاب الذي بدى لمنتقديه "معطلًا للتنمية" في إثيوبيا. وذلك ما أكده الرئيس السيسي خلال استقباله يوم السبت 20 ديسمبر 2025 الوزراء ورؤساء الوفود المشاركين في أعمال المؤتمر الوزاري الثاني لمنتدى الشراكة "روسيا – إفريقيا" الذي تستضيفه مصر، بأن بلاده لا تواجه أي إشكالية مع الأشقاء في إثيوبيا، وأن مطلبها الوحيد هو عدم المساس بحقوقها في مياه النيل، والتوصل إلى اتفاق قانوني وملزم بشأن السد الإثيوبي، موضحاً أن سياسة مصر ثابتة وتقوم على عدم التدخل في شؤون الدول وعدم زعزعة استقرارها، لافتاً إلى أن مصر رغم خلافها مع إثيوبيا، لم توجه أبدًا أي تهديد لها، إيمانًا منها بأن الخلافات تُحل عبر الحوار والحلول السياسية. وفي سياق متصل بأزمة السد الإثيوبي قامت مصر ببناء تحالفات أفريقية كمحاولة لكسب تأييد دول المنبع والمصب عبر مقترحات تنموية مشتركة، وليس فقط التركيز على الجانب الفني والقانوني للأزمة. كما قامت أيضاً بتعزيز نفوذها بالقرن الإفريقي لتأمين حدودها المائية بالبحر الأحمر والنيل، بتوقيع اتفاقية دفاع مشترك مع حكومة الصومال في مارس 2025، لدعم استقرار الصومال ومواجهة النفوذ الإثيوبي بعد اتفاقها

مع أرض صوماليلاند في عام 2024، لمنح أديس أبابا منفذًا على البحر الأحمر، ودعم إرتيريا ضد التمدد الإثيوبي بالبحر الأحمر.

أما فيما يخص السودان فقد حذرت مصر من تقسيم السودان، أو إنشاء كيانات موازية والاعتراف بها، معتبرة ذلك تهديداً لأمنها القومي وأمن النيل، داعية لوقف إطلاق النار، وفتح ممرات آمنة لإدخال المساعدات، ومحاسبة المتسببين في الأزمة السودانية. وأعلنت الرئاسة المصرية يوم 18 ديسمبر 2025، خلال زيارة رئيس المجلس الانتقالي السوداني عبد الفتاح البرهان للقاهرة، عن خطوطها الحمراء بشأن السودان، والتي تتمثل في الحفاظ على وحدة السودان وسلامة أراضيه، وعدم العبث بمقدراته ومقدرات الشعب السوداني، والحفاظ على مؤسسات الدولة السودانية ومنع المساس بهذه المؤسسات، مؤكدة على حقها الكامل في اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة التي يكفلها القانون الدولي واتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين لضمان عدم المساس بهذه الخطوط الحمراء أو تجاوزها.

الخلاصة: مصر تتبع سياسة "الدفاع الاستباقي" للحفاظ على أمنها المائي وحدودها، مع تعزيز الشراكات الإقليمية، ودعم الاستقرار الإقليمي عبر الدبلوماسية والتعاون الثنائي، ورفض التدخلات الخارجية أو الأحادية التي تهدد السيادة، مع دعم الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن الدولي لحل المنازعات، ورفض "الكيانات الموازية" أو التقسيمات التي قد تؤثر على أمنها. هذا يعكس مخاوفها من تفاقم الإرهاب والنزوح نحو حدودها.

5. سوريا ولبنان وفلسطين

الدكتورعباس مزهر

ثلاث ساحات وميزان واحد

إذا أردنا قراءة سوريا ولبنان وفلسطين على ضوء المتغيّرات الدولية والإقليمية، فالقاعدة هي أنّ الإقليم دخل مرحلة "إعادة ترتيب ما بعد الزلازل": حرب غزة صنعت اهتزازًا عميقًا في الشرعيات والحدود والاقتصادات، ولبنان ما زال يعيش أثر الانهيار المالي والحرب كأزمة دولة، وسوريا تعيش انتقالاً سياسيًّا شديد الحساسية. في هذه المرحلة، لا يعود السؤال: "من انتصر؟" بل: **من يفرض شروط الاستقرار؟ ومن يحوّل الاستقرار إلى أداة سيطرة؟**

من هنا تُقرأ السنوات الانتقالية عادةً كحقبة **تسويات أمنية تُفرض من الخارج** مقابل وعود اقتصادية ورفع عقوبات، أي: "الخبز مقابل السيادة"، أو "الاعتراف مقابل فك الخنق". وهذه بالضبط النقطة التي تضع سوريا اليوم في مركز الصورة. وما نشهده اليوم ليس إعادة ترتيبٍ شاملة للإقليم بقدر ما هو إدارة ارتدادات الزلزال. القوى الدولية لا تسعى إلى حلول نهائية، بل إلى تثبيت حدّ أدنى من الاستقرار يمنع الانفجار الشامل ويُبقي الصراعات تحت السيطرة. في هذا السياق، يتحوّل الاستقرار من قيمة بحدّ ذاته إلى أداة سياسية: يُمنح بالجرعات، ويُسحب عند اللزوم، ويُربط بسلوك الأنظمة وخياراتها. هنا لا يعود الاستقرار مرادفًا للسيادة أو العدالة، بل يصبح مرادفًا لـ"الانضباط" داخل نظام إقليمي تُعاد هندسته وفق مصالح القوى الكبرى. هذا ما يجعل مرحلة ما بعد غزة مختلفة عن مراحل سابقة: لم تعد الحروب وحدها هي الأداة، بل التهدئة المشروطة، والاقتصاد المُسيّس، والأمن المُجزّأ.

تتقدّم سوريا إلى مركز الصورة لأنّها تمثّل اليوم نقطة التقاء كل التناقضات الإقليمية: حدود مع إسرائيل، تماس مع تركيا، وجود أميركي وروسي، إرث صراع داخلي طويل، وحاجة خانقة إلى فكّ العزلة الاقتصادية. لذلك تُختبر عليها صيغة جديدة: هل يمكن تحويل دولة كانت في موقع المواجهة إلى دولة وظيفية تؤدّي أدوارًا أمنية مقابل إعادة إدماجها اقتصاديًّا وسياسيًّا؟ خطورة هذه الصيغة لا تكمن فقط في ما تأخذه سوريا، بل في ما قد يُطلب منها أن تتخلّى عنه تدريجيًّا: هامش القرار، معنى السيادة، ودورها التاريخي في معادلة الصراع. بهذا المعنى، لا تُقرأ سوريا كحالة وطنية معزولة، بل كمختبر إقليمي؛ فإذا نجح النموذج، سيُعمَّم، وإذا فشل، ستكون كلفته على لبنان وفلسطين والمنطقة بأسرها.

في هذا السياق، لا يمكن فصل "إدارة الارتدادات" عن الدور الجديد المطلوب من سوريا. فالاستقرار الذي يُعرض عليها اليوم ليس استقرار دولة استعادت سيادتها، بل استقرار مُفصّل على قياس المصلحة الأميركية–الإسرائيلية. المطلوب من سوريا، ليس أن تكون شريكًا كامل الحقوق في النظام الإقليمي، بل أن تتحوّل إلى مساحة منضبطة: حدود جنوبية هادئة، نفوذ إقليمي مضبوط، وقرار سيادي لا يصطدم بالخطوط الحمراء الإسرائيلية، مقابل فكّ تدريجي للخنق الاقتصادي وإعادة إدماج مشروطة في النظام الدولي.

هذه ليست تسوية متكافئة، بل نقل للصراع من مستوى المواجهة إلى مستوى الوظيفة. فبدل أن تكون سوريا طرفًا يفرض معادلات ردع أو توازن، يُراد لها أن تؤدي دور "الوسيط الصامت" بين الفوضى والاستقرار، أي أن تكون الجدار الذي

يمنع الانفجار، لا الطرف الذي يغيّر شروطه. هنا يصبح الاستقرار ذاته أداة إخضاع ناعمة: كلما التزمت دمشق بسقف التهدئة والضبط، فُتح لها هامش اقتصادي محدود؛ وكلما حاولت توسيع هامش القرار، عاد شبح العزلة والعقوبات.

بهذا المعنى، تتحوّل سوريا إلى دولة اختبار للسياسة الأميركية في الإقليم: هل يمكن إعادة تدوير دولة خرجت من محور المقاومة إلى موقع "الاستقرار الوظيفي" من دون حرب جديدة، ومن دون تطبيع صريح، لكن مع تحقيق الهدف الجوهري لإسرائيل: الأمن طويل الأمد بلا كلفة سياسية؟ إذا نجحت هذه الصيغة، فهي لا تعني فقط تغيير دور سوريا، بل إعادة تعريف مفهوم السيادة في المشرق: سيادة تُقاس بقدرة الدولة على ضبط نفسها، لا بقدرتها على المواجهة أو حماية خياراتها الاستراتيجية.

وهنا تحديدًا تتقاطع سوريا مع لبنان وفلسطين:

- في لبنان، يُضغط بالاقتصاد والمال لإنتاج دولة "مستقرة بلا قرار"، ولنزع سلاح حزب الله.
- في فلسطين، تُفرض التهدئة والإدارة مقابل تجفيف المعنى السياسي للتحرير، وتصفية القضيّة.
- وفي سوريا، يُراد تثبيت نموذج الدولة التي تُكافأ على الانضباط وتُعاقَب على الاستقلال والتحرّر.

1- سوريا: دور جديد تحت سقف أميركي–إسرائيلي

أ) ما الذي تغيّر؟

"الانتقال" لم يُنزع منه العامل الخارجي بل تغيّر شكله. فالحدث الفاصل ليس فقط انتقال الحكم، بل فتح نافذة أميركية رسميّة لإعادة هندسة سوريا: وزارة الخزانة الأميركية أعلنت إنهاء برنامج العقوبات على سوريا بموجب أمر تنفيذي (فعّال من 1 تموز 2025) مع إبقاء العقوبات على شخصيات وشبكات بعينها (الأسد، منتهكو حقوق الإنسان، ارتباطات إيران ووكلائها...إلخ). هذا ليس "انفراجًا إنسانيًّا"، بل تحويل العقوبات من جدار شامل إلى مشرط سياسي: رفع يُكافئ الطاعة، وإبقاء يُعاقب أيّ مسار يخرج عن السقف المرسوم.

ب) "صفقة أمنية" مع إسرائيل

بوابة إخضاع ناعم، حيث تحدّثت تقارير موثوقة (رويترز) بوضوح عن ضغط أميركي يدفع سوريا إلى تسريع محادثات مع إسرائيل نحو "ميثاق/اتفاق أمني" لا يصل إلى سلام كامل، مع رهان سوري على أن يوقف سيطرة إسرائيل على أراضٍ استولت عليها مؤخرًا، لكن ضمن صيغة أمنية تضبط الجنوب وتعيد تعريف الاشتباك. هذا يعني عمليًّا: انتقال سوريا من "دولة مواجهة" إلى "دولة إدارة مخاطر" في الجنوب تحت رعاية أميركية، وهذا هو جوهر "الخضوع": ليس إعلان حبّ أو تطبيعًا علنيًّا، بل إعادة صياغة وظيفة الدولة السورية بما يطمئن إسرائيل ويخدم هندسة واشنطن.

أخطر ما في الاتفاقات الأمنية أنها تُنتج "سلامًا غير متكافئ":

- إسرائيل تريد جنوبًا منزوع الدسم العسكري + حرية حركة/استطلاع.

- واشنطن تريد سوريا "مستقرة بما يكفي" لتقليص الفوضى وتحقيق المصالح الأميركية في المنطقة، لا قويّة بما يكفي لتعود دولة صدام.

- دمشق الجديدة تريد رفع الخنق الاقتصادي وتحقيق اعتراف سياسي، وحدّ أدنى من السيادة الشكلية.

ج) عقدة الشرق/قسد:

ساحة ضغط على دمشق من بوابة "الوحدة" و"الاندماج"، فالشرق السوري ليس ملفًا داخليًا، بل ورقة تفاوض. تركيا تضغط باتجاه دمج أو حلّ بنية قسد داخل الدولة السورية، حيث ترى تركيا أنّ قسد لا تبدو متقدمة في الاندماج، مع اتهامات تركية عن تنسيق بين قسد وإسرائيل يعرقل المسار. وهذا يعني أنّ أي منطقة نفوذ غير محسومة (قسد/وجود أميركي/معابر/نفط) تصبح آلية لإبقاء دمشق محتاجة للتفاهم مع واشنطن: "لا توحيد للدولة بلا موافقة أميركية وتوازنات تركية".

د) "سوريا الجديدة" كحاجز أمني للإقليم:

هي مرشحة اليوم لأن تُكلّف بدور جديد:

- تصفير الجنوب بما يريح إسرائيل.

- تطويق المخاطر (داعش/فوضى/تهريب) بما يريح الغرب، وإغلاق معابر دعم حزب الله.

- إدارة الشرق بما يُبقي لواشنطن نفوذًا وظيفيًا، مقابل "فتح جزئي" اقتصادي وسياسي. هذا ليس حكمًا أخلاقيًا؛ إنه توصيف لمنطق الصفقات حول العقوبات والاتفاق الأمني.

هـ) مؤشرات إنذار مبكر (سوريا):

تدخل سوريا مرحلة الإنذار المركّب عندما يترافق الانفتاح الاقتصادي مع ضبط أمني موجّه، وحين يُكافأ الاستقرار على حساب السيادة. في هذه المرحلة، لا يُقاس الخطر بعودة الحرب الشاملة، بل بتثبيت نموذج الدولة الوظيفيّة: دولة تُدار لتمنع الانفجار، لا لتستعيد دورها أو قرارها. ومن جهة أخرى دولة مُعدّة لإحداث انفجار مع جيرانها: (لبنان، العراق).

أولًا: المؤشرات السيادية - السياسية (طبيعة "الانتقال"):

- الإعلانات أو التسريبات حول "آليات أمن جنوبية": (مراقبة، تنسيق، مناطق منزوعة السلاح، لجان مشتركة، ترتيبات غير مباشرة مع إسرائيل)، مؤشر على انتقال سوريا من موقع الصراع إلى وظيفة الطمأنة الأمنية لإسرائيل وأميركا. وكلّما جرى تسويق هذه الآليات بوصفها "ضرورة للاستقرار" أو "شرطًا للانفتاح"، دلّ ذلك على تثبيت مسار الإخضاع الناعم لا التسوية المتكافئة.

- تغيّر الخطاب الرسمي السوري من مفردات السيادة إلى مفردات الاستقرار والانضباط: (خفض سقف الخطاب حول الاحتلال، الصراع، الردع)، وهو مؤشر ثقافي - سياسي غالبًا ما يسبق التحوّلات الاستراتيجية العميقة.

- تدويل مسار الانتقال السياسي خارج الإطار الوطني: (مبادرات، مؤتمرات، رعاية خارجية لصياغة الترتيبات)، بما يعني إعادة تعريف "الشرعية" من الداخل إلى الخارج.

ثانيًا: المؤشرات الأمنية - العسكرية (إدارة لا حسم):

- تعثر دمج قسد ضمن الدولة السورية مع استمرار الضبابيّة في القيادة والسلاح مؤشر على استخدام شرق السوريا كورقة ضغط دائمة، لا كملفّ وحدة وطنية. فالتصعيد في حلب أو الشمال الشرقي لا يُقرأ هنا كحادث أمني فقط، بل كرسالة تفاوضيّة متبادلة.

- إعادة انتشار القوات أو إعادة هيكلة الأجهزة تحت عناوين "الاحتراف" و"الضبط" إذا اقترنت بتفاهمات خارجية، فهي قد تعكس انتقالاً من عقيدة دفاعيّة/سياديّة إلى عقيدة أمن داخلي ووظيفي.

- استمرار الغارات الإسرائيلية داخل العمق السوري من دون ردّ أو مع ردود رمزية مؤشر على قبول ضمني بقواعد اشتباك جديدة تُكرّس حرّيّة حركة إسرائيل مقابل "الهدوء".

- مسألة السويداء: الحياد القَلِق للدروز كإشارة تفكّك عمودي. حيث إنّ استمرار الغموض في العلاقة بين الدولة والسويداء، وتنامي خطاب "الخصوصية" أو "الإدارة الذاتية غير المعلنة"، يشكّل مؤشرًا خطيرًا على تفكّك عمودي في السلطة. فحين تُدار السويداء بسياسة الاحتواء الأمني المحدود لا بالاندماج السياسي الكامل، تصبح ساحة قابلة للاستخدام كورقة ضغط داخلية وخارجية في آن: ضغط على دمشق لإظهار "الضبط"، وضغط عبر التلويح بفتح جبهة داخلية إذا اختلّت التفاهمات الإقليمية. في هذا السياق، أيّ اضطراب أمني أو احتجاجي في السويداء لا يُقرأ كحدث محلي صرف، بل كاختبار لقدرة الدولة على الإمساك بالأطراف من دون تفجيرها.

- مسألة العلويين والساحل: إعادة تعريف العلاقة بين الدولة وبيئتها الحاضنة. حيث إنّ التوتّر الكامن في الساحل، سواء عبر استياء اجتماعي أو إعادة هيكلة أمنية حسّاسة، يُعدّ مؤشرًا بالغ الدلالة. فالساحل ليس مجرّد منطقة جغرافية، بل ركيزة رمزيّة وسياسيّة للدولة السورية. أي شعور بتراجع الحماية، أو تفكيك مراكز نفوذ تقليدية من دون بدائل مؤسسيّة واضحة، قد يُترجم إلى اهتزاز في الثقة بين الدولة وبيئتها الحاضنة التاريخية. هذا التحوّل، إذا

أُدير أمنيًا فقط، ينذر بانتقال الأزمة من مستوى الأطراف إلى مستوى العمق البنيوي للدولة، حيث يصبح ضبط الساحل جزءًا من معادلة "الاستقرار الوظيفي" لا من إعادة بناء العقد الوطني.

ثالثًا: المؤشرات الاقتصادية - المالية (الاقتصاد كأداة إخضاع):

- ربط التمويل والاستثمار أو الإعفاءات من العقوبات بسلوك سياسي أو أمني محدّد: (الجنوب، العلاقات الإقليمية، ملفّات حساسّة كمحاصرة حزب الله)، وهو أخطر المؤشرات لأنه يحوّل الاقتصاد إلى أداة تأديب لا تنمية.

- دخول رؤوس أموال انتقائية ومشروطة: (قطاعات محددة، شركاء محددون، مناطق دون غيرها)، بما يخلق اقتصادًا غير متوازن يخدم الاستقرار الأمني لا التعافي الوطني.

- تراجع أولوية العدالة الاجتماعية وإعادة الإعمار الشامل لصالح مشاريع رمزية أو محدودة تُستخدم كدليل "نجاح" سياسي أمام الخارج.

رابعًا: المؤشرات الإقليمية - الوظيفية (موقع سوريا في إعادة ترتيب الإقليم):

- تزامن الانفتاح على سوريا مع تشديد الضغط على لبنان أو فلسطين مؤشر على توزيع الأدوار: سوريا للضبط، لبنان للاحتواء، فلسطين للاستنزاف.

- تنامي الدور التركي - الأميركي في ملفات الداخل السوري تحت عنوان "منع الفوضى" وهو غالبًا ما يعني إدارة التوازنات لا استعادة القرار.

- تحوّل سوريا إلى منصة تفاوض غير مباشرة بين قوى متعارضة: (تركيا/أميركا/إسرائيل/إيران)، بما يهدّد بتحويلها من دولة فاعلة إلى ساحة إدارة مصالح وصراعات.

2- لبنان: بين فكّيّ كماشة الاقتصاد والأمن

يجد لبنان نفسه محاصرًا بين كماشة مالية داخلية (الودائع، المصارف، فقدان الثقة) وكماشة أمنية خارجية (اعتداءات، اغتيالات، تهديد حرب، إعادة إعمار مشروطة). والربط مع "سوريا الجديدة" يصبح أكثر خطورة هنا: فإذا كانت سوريا تُدفع نحو دور الضبط الأمني الإقليمي، فإن لبنان يُترك في موقع الدولة الهشّة التي تُعاقَب على أي اهتزاز، وتُبتزّ عند كل مفصل. أي خلل أمني على الحدود، أو أي تصعيد مع إسرائيل، لا يُقرأ كحدث عسكري فقط، بل كذريعة لتشديد الخنق المالي والسياسي.

في المحصلة، لا يمكن فصل الأزمة اللبنانية عن مسار إعادة ترتيب الإقليم: لبنان يُدفع لأن يكون مستقرًا بلا قدرة، ومُعاد إعمارِه بلا سيادة، وآمنًا بشروط غيره. وهذا ما يجعل معركة الودائع والإعمار والأمن معركة واحدة على معنى الدولة نفسها، لا ملفات منفصلة.

أ) بلد على خط تماس "الاقتصاد كسيادة":

لبنان في نهاية 2025 يتقدم ببطء في ملف هو أصل الشرعية الداخلية: الودائع. رئيس الحكومة نواف سلام يدفع لإقرار قانون يُعيد الودائع وفق تمييز بين صغار وكبار المودعين، مع أدوات مثل سندات "مدعومة بأصول" من المصرف المركزي وعلى آجال طويلة، وسط اعتراضات المصارف ومخاوف من الصياغة.

هذا ليس ملفًا تقنيًا فقط، بل "معركة سيادة اجتماعية": لأن دولة تعجز عن رد أموال الناس تُصبح دولة بلا عقد اجتماعي — وأي تصعيد أمني/حدودي يجعلها أكثر قابلية للابتزاز.

الربط مع سوريا الجديدة مهم: إذا كانت دمشق في طور تفاهمات أمنية تُدار أميركيًا، فستسعى إلى ضبط الحدود وفق معايير جديدة: مكافحة تهريب/تجارة/تحويلات... ما يخلق ضغطًا على شبكات اقتصاد الظل في لبنان، وقد يرفع توتر الداخل اللبناني إذا لم يوجد بديل اقتصادي رسمي.

ب) إعادة الإعمار كرهينة سياسية لا كحق سيادي:

إلى جانب ملف الودائع، يواجه لبنان مأزقًا أكثر تعقيدًا يتمثّل في أزمة إعادة الإعمار الناتجة عن الاعتداءات الإسرائيلية المتكرّرة على الجنوب والبنية التحتية المدنية. فإعادة الإعمار هنا لا تُعامل كاستحقاق وطني بعد عدوان، بل كملف مشروط سياسيًا وأمنيًا. الرسالة الضمنية واضحة: لا أموال بلا "هدوء"، ولا إعادة إعمار بلا التزامات غير معلنة تتعلّق بسلوك الدولة وخياراتها الاستراتيجية. في هذا الإطار، يتحوّل الإعمار إلى أداة ضغط مزدوجة: ضغط على الدولة العاجزة ماليًا، وضغط على المجتمع المتضرّر الذي يُترك بين خيار الصمت أو تحمّل كلفة الدمار المستمر.

إنّ خطورة هذا المسار تكمن في تحويل العدوان من فعل استثنائي إلى وسيلة تفاوض دائمة: تُدمَّر منطقة، ثم يُفتح باب الإعمار بشروط، فيُعاد إنتاج التبعية بدل ترميم السيادة. وهكذا يصبح الجنوب ليس فقط ساحة مواجهة، بل رهينة اقتصادية في معادلة الردع والابتزاز.

ج) الاغتيالات والتهديد بالحرب كآلية استنزاف للدولة:

يُضاف إلى ذلك نمط الاعتداءات والاغتيالات الإسرائيلية شبه اليومية، والتي لا يمكن قراءتها كحوادث أمنية منفصلة، بل كجزء من استراتيجية استنزاف منخفضة الوتيرة. هذه الاستراتيجية لا تهدف بالضرورة إلى تفجير حرب شاملة فورًا، بل إلى إبقاء لبنان في حالة توتّر دائم: لا حرب تُوحِّد الداخل، ولا سلم يسمح بإعادة البناء. في هذه المنطقة الرمادية، تُستنزف الدولة أمنيًا، وتُشلّ اقتصاديًا، وتُستكمل الضغوط السياسية الداخلية والخارجية.

احتمالية نشوب حرب واسعة تبقى قائمة، لكنها تُستخدم بحد ذاتها كوسيلة ضغط: تهديد دائم يرفع كلفة أي قرار سيادي لبناني، ويجعل أي نقاش حول الودائع أو الإصلاح أو إعادة الإعمار أو حتى السياسات الاجتماعية مرتهنًا لسؤال الأمن. وهنا يتكامل الضغط الإسرائيلي مع الضغط الدولي: "الاستقرار أولًا، ثم الاقتصاد"، أي أن يُطلب استكمال تدقيق المقطع:

من لبنان أن يضبط نفسه وحدوده وخياراته قبل أن يُسمح له بالتنفس اقتصاديًا.

د) لبنان كخط عازل بين غزة والإقليم:

في هذا السياق، لا يمكن قراءة الضغوط الأمنية والاقتصادية على لبنان بمعزل عن المسار الفلسطيني، ولا سيما ما يجري في غزة. فلبنان يُدفع عمليًا للقيام بدور الخط العازل: ليس فقط جغرافيًا، بل سياسيًا ونفسيًا واجتماعيًا، بين حرب مفتوحة في غزة وبين ارتداداتها الإقليمية. التهديد الدائم بحرب شاملة مع إسرائيل يُستخدم هنا كآلية ردع استباقي، هدفها منع انتقال الصدمة الفلسطينية إلى الداخل اللبناني، سواء على مستوى الشارع أو الخطاب أو القرار السياسي. الرسالة غير المعلنة واضحة: أي تماهٍ لبناني مع غزة، أو أي انخراط يتجاوز السقف المرسوم، سيُواجَه بكلفة وجودية على الدولة الهشّة أصلًا.

بهذا المعنى، يصبح التهديد بالحرب أداة ضبط سياسي أكثر منه خيارًا عسكريًا وشيكًا. يُراد للبنان أن يبقى في حالة شلل محسوب: متضامن إنسانيًا، صامت سياسيًا، ومنضبط أمنيًا. فالحرب، حتى وهي غير واقعة، تُستخدم كسيف مصلت فوق النقاش العام، وكعامل تخويف يمنع تشكّل موقف وطني جامع يتجاوز الحسابات الضيّقة. وهكذا تُحاصر القضية الفلسطينية داخل لبنان لا بالقمع المباشر، بل عبر تجفيف أثرها وتحويلها إلى عبء أمني واقتصادي يخشاه اللبناني قبل أن يتبنّاه.

في المحصلة، لا يُطلَب من لبنان أن يواجه، ولا أن يطبّع، بل أن يضبط نفسه: أن يمنع غزة من التحوّل إلى قضية داخلية ضاغطة، وأن يُدار كمساحة امتصاص للصدمات لا كفاعل إقليمي. وهذا الدور، إذا استقرّ، لا يخدم فقط أمن إسرائيل، بل ينسجم أيضًا مع منطق إعادة ترتيب الإقليم حيث تُفصل الساحات عن بعضها، وتُدار كل ساحة على حدة، بما يمنع تكوّن ضغط تراكمي يعيد فتح سؤال فلسطين كقضية مركزية جامعة. لذلك تجد إسرائيل ضرورة في نزع سلاح حزب الله وإنهاء أي اتجاه مقاوم لها، بما ينسجم أيضًا مع المصلحة الاستراتيجية الأميركية.

هـ) مؤشرات إنذار مبكر (لبنان):

أولًا: المؤشرات المالية - الاجتماعية (شرعية الدولة):

- مسار قانون الودائع: تمريره بصيغة عادلة وشفافة، أو تمريره بصيغة ملتبسة تُكرّس شطبًا مقنّعًا، أو تعطيله الكامل. (كلما طال التعطيل، ارتفع خطر الانفجار الاجتماعي وتآكل العقد الاجتماعي).

- خطاب المصارف والمصرف المركزي: انتقاله من لغة تقنية إلى لغة تهديد (انهيار إضافي/تضخّم/فقدان سيولة) يُعدّ مؤشر ضغط داخلي–خارجي متزامن.

- توسّع اقتصاد الظل (تهريب، نقد، تحويلات غير رسمية): ليس كحلّ اجتماعي بل كبديل عن الدولة، ما يُضعف قدرة الحكومة على ضبط أي استحقاق أمني أو سياسي.

ثانيًا: مؤشرات إعادة الإعمار والضغط الاقتصادي السياسي:

- ربط أي تمويل لإعادة الإعمار بشروط أمنية غير معلنة: (هدوء الجنوب، ضبط الحدود، التزامات سياسية)، وهو مؤشر على تحويل الإعمار إلى أداة ابتزاز سيادي.

- تجميد أو تأخير متعمّد لمشاريع الإعمار في المناطق المتضرّرة من الاعتداءات بما يخلق نقمة محلية قابلة للتسييس أو الانفجار.

- تحويل ملف الإعمار إلى مسار دولي موازٍ للدولة اللبنانية: (منظمات، مانحون، شروط خارج المؤسسات الرسمية)، ما يعني إضعاف الدولة لصالح إدارة خارجية غير مباشرة.

ثالثًا: المؤشرات الأمنية - العسكرية (خطر الحرب أو الاستنزاف):

- تصاعد وتيرة الاغتيالات والضربات الإسرائيلية "المنخفضة الكلفة": (ضربات دقيقة، اغتيالات نوعية، خروقات جوية متكرّرة)، مؤشر انتقال من الردع إلى الاستنزاف.

- تغيّر قواعد الاشتباك من دون إعلان رسمي: (توسيع بنك الأهداف، عمق الضربات، نوعية الرسائل)، ما قد يُنذر إما بتصعيد كبير أو بإطالة حرب باردة طويلة.

- تزايد الخطاب الدولي حول "منع توسّع الحرب" مقرونًا بتحميل لبنان مسؤولية الضبط وهو مؤشر ضغط يسبق عادةً أي عمل عسكري أو عقوبات سياسية.

رابعًا: المؤشرات السياسية- الإقليمية:

- أي محاولة رسمية أو غير رسمية لفصل لبنان عن أثر غزة سياسيًّا وإعلاميًّا: (خفض السقف، تحذيرات، تخويف اقتصادي) ⟶ مؤشر على استخدام التهديد بالحرب كأداة تطويق داخلي.

- تشدّد مفاجئ في ملف الحدود الشرقية أو المعابر مع سوريا تحت عناوين أمنية/اقتصادية، بما يعكس انتقال الضغط من الجنوب إلى الشرق في إطار إعادة ترتيب إقليمي.

- تزامن الضغط على لبنان مع "انفراجات" في ملفات إقليمية أخرى (سوريا تحديدًا) ما يعني أن لبنان قد يُستخدم كورقة توازن أو كلفة جانبية لمسارات أكبر.

3- فلسطين: غزة والضفة... مركز العاصفة وبوصلة الاستقرار الوهمي

في المشهد الإقليمي الراهن، لا تمثّل فلسطين ساحة من بين ساحات، بل المختبر الحقيقي لأيّ ادعاء بالاستقرار. فكلّ ترتيب إقليمي لا يمرّ عبر إعادة تعريف موقع فلسطين ودورها، يبقى ترتيبًا هشًّا ومؤقتًا. لهذا السبب تحديدًا، تُدار فلسطين اليوم بمنطق مزدوج: تهدئة مشروطة في غزة مقابل حسم جغرافي متدرّج في الضفة. هذا الازدواج ليس تناقضًا، بل سياسة متكاملة تهدف إلى تفكيك القضية الفلسطينية إلى ملفّات منفصلة يمكن إدارتها أمنيًّا، تمهيدًا لتصفيتها بشكل نهائي.

أ) غزة – من ساحة مقاومة إلى ساحة إدارة:

تتحرّك غزة نحو نموذج "التهدئة المُدارة"، حيث لا تُطرح التهدئة بوصفها مدخلًا لحلّ سياسي، بل كآليّة لضبط السلوك وإعادة تشكيل الواقع الداخلي. الخطر البنيوي هنا لا يكمن في وقف النار بحدّ ذاته، بل في تحويل الهدوء إلى أداة نزع معنى المقاومة: إدارة مدنية، أجهزة أمنية معاد تنظيمها، تدفّق مساعدات مشروط، وإعادة إعمار مجزّأة تُستخدم لإعادة هندسة المجتمع لا لترميمه.

في هذا النموذج، تُفصل غزة عن سياقها الوطني الأوسع، وتُعاد صياغتها كـ"مسألة إنسانية–إدارية" لا كجزء من صراع تحرّري. ومع مرور الوقت، يصبح الهدوء شرطًا للعيش، لا خيارًا سياسيًا، ويُدفع المجتمع الغزّي إلى معادلة قاسية: الأمن مقابل السياسة، والحياة اليومية مقابل الحقّ التاريخي.

ب) الضفة – الحسم البطيء بدل الحرب:

في المقابل، تُدار الضفة الغربية بمنطق مغاير ظاهريًا لكنه مكمّل: الحسم دون ضجيج. فالسياسة السائدة ليست تفجير مواجهة شاملة، بل استكمال "تقطيع الجغرافيا" عبر الاستيطان، تفريغ الأرض من تواصلها، وتفكيك إمكانية قيام كيان سياسي فلسطيني متماسك. هذا المسار لا يحتاج إلى حرب كبرى؛ يكفيه تراكم يومي للوقائع، بحيث يصبح الانفجار المحتمل دائمًا، لكنه مؤجَّل.

هنا، يُعاد تعريف الصراع من كونه صراعًا على الأرض والحقوق، إلى صراع على "الإدارة المحلية" و"الاستقرار الأمني"، بينما تُغلق تدريجيًّا أيّة نافذة لحلّ سياسي حقيقي. الضفة لا تُهدّأ، بل تُستنزف، ويُترك المجتمع الفلسطيني فيها بين ضغط اقتصادي واحتكاك أمني وتآكل أفق.

ج) فلسطين كمولّد دائم لارتدادات الإقليم:

ضمن هذه المعادلة، تصبح فلسطين مولّدًا دائمًا لعدم الاستقرار البنيوي، حتى عندما يبدو المشهد هادئًا. أي تهدئة في غزة، وأي "ضبط" في الضفة، لا يلغي أثر القضية، بل يؤجّله ويحوّله إلى موجات ارتداد: سياسية، أمنية، إعلامية، ونفسية. ولهذا السبب، فإن أي استقرار يُبنى في سوريا أو لبنان من دون معالجة جوهر المسألة الفلسطينية، يبقى استقرارًا هشًّا، قابلًا للانهيار عند أول تصدّع.

هـ) مؤشرات إنذار مبكر – فلسطين (صيغة تحليلية):

أولًا: مؤشرات غزة (نزع السياسة عبر الإدارة):

- تحوّل التهدئة إلى بنية دائمة لا مرحلة انتقالية: أي تثبيت الهدوء من دون أفق سياسي، ما يدلّ على انتقال غزة من ساحة صراع إلى ساحة ضبط طويل الأمد.

- إعادة بناء الأجهزة والإدارة بمنطق أمني–وظيفي: بما يشير إلى محاولة إنتاج "نظام قابل للإدارة" أكثر منه كيانًا وطنيًا.

- ربط الإعمار بالحفاظ على الهدوء لا بحقوق السكان: وهو مؤشر على استخدام الاقتصاد كأداة لإعادة تشكيل السلوك الجماعي.

ثانيًا: مؤشرات الضفة (الحسم الجغرافي الصامت):

- تسارع الاستيطان مع غياب ردود دولية فاعلة: ما يعني تثبيت واقع الضمّ الزاحف كأمر طبيعي غير قابل للعكس.

- تصاعد العنف المنخفض الوتيرة (احتكاكات، اقتحامات، اعتداءات المستوطنين) بوصفه أداة استنزاف لا تمهيدًا لحرب.

- تآكل دور السلطة الفلسطينية دون بديل سيادي: وهو مؤشر على دفع المجتمع نحو فراغ سياسي قابل للانفجار.

ثالثًا: المؤشر الجامع (الإقليم):

- فصل مسارات غزة والضفة عن أي مسار إقليمي أوسع: بحيث تُدار فلسطين كملف أمني مستقل، لا كقضية مركزية، وهو أخطر مؤشرات إعادة ترتيب الإقليم.

- الإنذار البنيوي: حين تُهدّأ غزة بلا سياسة، وتُحسم الضفة بلا حرب، تدخل فلسطين مرحلة الإنذار البنيوي: لا انفجار شامل ولا حلّ، بل استنزاف طويل يُبقي الإقليم كلّه في حالة توتّر قابل للاشتعال عند أيّ خلل في التوازنات.

4- مُعضلة النفط والغاز: الثروة كأداة سيطرة لا كرافعة سيادة

لا يكتمل فهم ما يجري في سوريا ولبنان وفلسطين من دون إدخال البعد الطاقوي البحري إلى قلب التحليل. فالسواحل الشرقية للمتوسط لم تعد مجرّد حدود جغرافية، بل تحوّلت إلى فضاء تنافس دولي تتقاطع فيه الطاقة بالأمن بالسياسة، وتُعاد عبره صياغة أدوار الدول ووظائفها داخل النظام الدولي. في هذا السياق، لا تُدار موارد النفط والغاز كحقوق سيادية لشعوب المنطقة، بل كأدوات ضبط وإخضاع تُمنح أو تُحجب وفق درجة الانضباط السياسي والأمني.

أولًا: شرق المتوسط كحيّز استراتيجي في النظام الدولي:

بعد الحرب الأوكرانية وتسارع البحث الأوروبي عن بدائل للطاقة الروسية، عاد شرق المتوسط إلى الواجهة بوصفه احتياطيًا واعدًا وممرًا آمنًا نسبيًا. هذا التحوّل أعاد تنشيط رؤية تقودها الولايات المتحدة، وتخدم في جوهرها أمن الطاقة الإسرائيلي، تقوم على:

- تأمين الاستخراج والنقل بعيدًا عن مناطق الصراع المفتوح.
- دمج الموارد في منظومة غربية (شركات، تمويل، حماية بحرية).
- تحييد السواحل "غير المنضبطة" سياسيًا وأمنيًا.

ضمن هذه الرؤية، يصبح الاستقرار البحري أهم من السيادة البرية، وتغدو الحدود الاقتصادية الخالصة أداة سياسية بامتياز.

ثانيًا: فلسطين – الغاز كتعويض عن السياسة:

في الحالة الفلسطينية، ولا سيما قبالة غزة، يظهر النفط والغاز بوصفهما بديلاً مُرادًا عن الحلّ السياسي. تُطرح الموارد البحرية كأفق اقتصادي مشروط بالتهدئة، لا كحق سيادي لشعب واقع تحت الاحتلال. هنا تُستكمل معادلة غزة: هدوء مقابل حياة اقتصادية مُدارة، من دون أي ترجمة سياسية للتحرّر أو للسيادة. الغاز لا يُحرّر، بل يُستخدم لتطبيع واقع الانفصال بين الاقتصاد والحقّ، وبين المعيشة والتحرير.

ثالثًا: لبنان – الثروة المؤجّلة كأداة ضبط:

أمّا في لبنان، فتتحوّل موارد الغاز إلى وعد مؤجّل يُستخدم لضبط السلوك لا لتمكين الدولة. يُسمح بالتنقيب ضمن هوامش مرسومة، وتُربط أي استفادة فعلية بمنسوب "الاستقرار" جنوبًا وبالتموضع الإقليمي العام. هكذا تُفرغ الثروة من بعدها السيادي، وتتحوّل إلى أداة تأجيل: تأجيل الانفجار، تأجيل الإصلاح الجذري، وتأجيل استعادة القرار الاقتصادي. لبنان لا يُمنع من الحلم بالغاز، لكنه يُمنع من تحويله إلى قوة تفاوضية مستقلة.

رابعًا: سوريا – الساحل كجائزة مشروطة:

في سوريا، يُضاف البعد البحري إلى معادلة الانتقال السياسي. الساحل السوري، بما يحمله من إمكانات طاقوية ومرافئ استراتيجية، يدخل ضمن حسابات إعادة الإدماج في النظام الدولي. الانفتاح الاقتصادي، ورفع العقوبات، وإعادة الإعمار، تُقايَض ضمنيًا بسلوك أمني "منضبط"، وبقبول قواعد غير مكتوبة تحكم المتوسط الشرقي. هنا يصبح الساحل جزءًا من صفقة الاستقرار الوظيفي: حماية طرق الطاقة، ضبط الجوار، وعدم التحوّل إلى مصدر تهديد لمنظومة المتوسط التي تخدم إسرائيل أولًا.

خامسًا: إسرائيل والولايات المتحدة – من الصراع إلى هندسة الإقليم:

في قلب هذه اللعبة تقف الولايات المتحدة بوصفها مهندس النظام، وإسرائيل بوصفها المستفيد الأكبر. واشنطن لا تسعى فقط إلى ضمان مصادر طاقة، بل إلى إعادة تشكيل الإقليم بحيث تُدار موارده عبر شبكة من الدول المنضبطة، دول تُنتج أو تمرّر الطاقة، لكنها لا تمتلك حرية القرار الكامل بشأنها.

أما إسرائيل، فتنتقل من دولة محاصَرة أمنيًّا إلى عقدة طاقة إقليمية: مُنتِج، مُصدِّر، وحارس غير مباشر لمسارات الغاز. أمنها لم يعد عسكريًا فقط، بل طاقويًا، وكل تهديد لهذا الأمن يُعاد تعريفه كتهديد للاستقرار الدولي.

سادسًا: الخلاصة البنيوية – الثروة ضد السيادة:

في المحصلة، تكشف لعبة النفط والغاز على سواحل سوريا ولبنان وفلسطين جوهر المرحلة:

- الثروة لا تُستخدم لبناء السيادة، بل لضبطها.
- الاستقرار لا يُمنح لحماية الشعوب، بل لحماية التدفقات.
- الدولة الجيّدة في هذا النظام ليست الدولة القوية، بل الدولة القابلة للإدارة.

هكذا، يصبح شرق المتوسط مسرحًا لإعادة تغيير الخرائط وإعادة تعريف معنى الدولة في المشرق: دولة تُكافأ حين تُسهّل، وتُعاقَب حين تُمانع، وتُترك معلّقة حين تحاول أن تجمع بين الاستقرار والقرار. ومن دون كسر هذه المعادلة، سيبقى النفط والغاز لعنة مؤجّلة لا فرصة خلاص، وستبقى فلسطين وسوريا ولبنان عالقة بين ثروة لا تملكها واستقرار لا يحميها.

> المخاض في الساحات الثلاث يتجه الى أمركة المنطقة وليس أسرلتها بإعادة التموضع الأمريكي لولادة بيئة تتقبل الاستثمار الأمريكي في الشريط الغازي في الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط.

6. العراق وتركيا علاقات ومخاطر

الدكتور محمود كوثراني، العميد الركن نضال زهوي

مستقبل العلاقات التركية - العراقية

بلمحة تاريخية سريعة على طبيعة العلاقات التركية العراقية والمستويات التي بلغتها صعوداً أو هبوطاً وحتى جموداً، نستطيع القول إن التقارب الجغرافي لم يستطع فرض قوته في هذه العلاقة، وحتى تداخل ملفات حيوية كالمياه وتصدير النفط كحاجة استراتيجية للطرفين.

وهذا التذبذب في العلاقات أسبابه أقوى من الجغرافيا والمصالح الاقتصادية والحيوية، لأن الأيديولوجيا لا تقيم لها وزناً، بل تتفوق عليها. كما أن موضوع المكون الكردي رفع من مستوى تذبذب هذه العلاقات بعد الدخول التركي إلى الأراضي العراقية لمواجهة هذا المكون وعمليات الاستهداف الجوي لها، كل ذلك يعتبر انتهاكاً لسيادة الدولة العراقية، تحت ذريعة تهديد الأمن القومي التركي بحسب السردية التركية.

بالرغم من عدم تماسك العلاقات السياسية بين البلدين والتي شهدت تراجعاً في الفترة ما بين 2011 و2024 حيث لم يتخلل تلك الفترة أي لقاء تركي عراقي رفيع المستوى بعد لقاء أردوغان رئيس الحكومة العراقي عام 2011 عندما كان رئيساً للحكومة التركية. ومن ثم كان اللقاء الثاني مع رئيس الحكومة العراقي محمد شياع السوداني في 2024/4/22 عندما تم التوقيع على مذكرة التفاهم بشأن طريق التنمية العراقي والتي شاركت بتوقيعها الإمارات العربية وقطر. ارتفاع منسوب التوتر في العلاقات بعد عام 2011 سببه التدخل التركي في سورية، ودعم تركيا لجماعات مسلحة تعمل في سورية والعراق، ودخول تركيا إلى الأراضي العراقية لمواجهة حزب العمال الكردستاني. وهذه الملفات ليست عادية إنما تمس سيادة العراق، إلا أن حاجة الدولتين الجارتين لعلاقات مستقرة دفعت بهما إلى تجاوز هذه الملفات وإيجاد مخارج لها وإن كانت مخارج مؤقتة. مع العلم أن التطورات التي حصلت منذ عام 2015 حتى اليوم ساهمت بإنهاء ملفي الجماعات الإسلامية المسلحة بكل مسمياتها وملف حزب العمال الكردستاني بعد الاتفاق الذي تم توقيعه بين تركيا وعبد الله أوجلان الذي ينص على التخلي عن حمل السلاح والاتجاه نحو العمل السياسي فقط.

بالعودة إلى حاجة البلدين لعلاقات مستقرة فإن ترجمة مضمون هذه الحاجة يمكن تظهيرها بحجم حركة التبادل التجاري بين الطرفين التي وصلت إلى حوالي 21 مليار دولار نصيب العراق منها أقل من مليار دولار خارج احتساب الفاتورة النفطية، لأن تركيا تستورد من العراق يوميًا بأقصى معدل حوالي 180 ألف برميل يوميًا، ما يقارب 20% من حاجتها اليومية المقدرة بحوالي مليون برميل. وهذا بتقديرنا يدفع تركيا إلى مهادنة العراق، وإبقاء مستوى العلاقات مرتفعًا، فهذه العلاقات تشكل مصلحة تركية على المستوى الاستراتيجي قبل أن تكون مصلحة عراقية.

كما أن اهتمام تركيا بمشروع طريق التنمية العراقي جاء بمثابة رد على تهميش دورها في مشروع الممر الهندي. ففي حين طُرح مشروع الممرّ رسمياً خلال قمة مجموعة العشرين التي انعقدت في نيودلهي في العام 2023 مع توقيع الاتحاد الأوروبي والولايات المتّحدة ودول أخرى على مذكّرة تفاهم. تواجه ترجمة هذه الرؤية إلى واقعٍ تحدّيات هائلة، أهمها مسألة

استقرار المنطقة التي تشكل قلب هذا المشروع الذي سيمر من الإمارات العربية ومنها إلى السعودية فالأردن وبالطبع إسرائيل كهدف رئيسي للمشروع الذي اعترضت تركيا عليه. وقال أردوغان رداً على المشروع الذي طرح في قمة مجموعة العشرين في نيودلهي عام 2023: "نقول إنّه لن يكون هناك ممرّ من دون تركيا"، مشدّداً على أنّ أي ممرّ اقتصادي حيوي في المنطقة يجب أن يتضمّن مشاركة تركيا، ما يُعقّد الآمال المعقودة على نجاح المشروع.

المخاطر على العلاقات والبلدين

يوجد الكثير من عقد العلاقات بين العراق وتركيا، ومنها مسألة مياه الأنهار دجلة والفرات بالإضافة إلى القضية الكردية والتدخلات التركية داخل العراق إن لصالح الموالين لها أو ضد الأكراد، مما يجعل مستوى العلاقات الأمنية أكثر تعقيداً مع مسألة تصدير النفط العراقي من الموانئ التركية الذي عادة ما يشوبها أزمات من حيث التحويلات المالية أو وقف التصدير ومسألة العلاقة مع النظام السوري الجديد. لا يمكن حل هذه القضايا فقط بمشروع تجاري بري فقط.

يربط ملف العلاقات التركية العراقية بعلاقتهما بالولايات المتحدة الأمريكية تارة وبالجمهورية الإسلامية الإيرانية تارة أخرى. ولكن خصوصية تركيا عند الولايات المتحدة الأمريكية أعمق من حيث ارتباطها بالناتو والمصالح المشتركة في وسط آسيا. ولكنهما يمثلان هدفاً للكيان الصهيوني بنفس المستوى مؤخراً. فالعراق شارك في حرب الإسناد، وتركيا تحاول التمدد عبر الأراضي السورية لحدود الكيان كي تمنع تحقيق ممر داوود الذي يتطلب وجود كيان كردي على الحدود التركية في شمال شرق سوريا.

تتكفل الولايات المتحدة الأمريكية بالوضع في العراق مع بعض القصف الإسرائيلي أحياناً. ولكن التواجد العسكري الأمريكي ووضع الجيش العراقي تحت قيادة التحالف الدولي ضد الإرهاب والضغط الدبلوماسي والاقتصادي الأمريكي كفيل بحماية الكيان الإسرائيلي من تجدد المساندة ضد الكيان. ولكن نتائج الانتخابات النيابية التي أتت ليس كما تشتهي الولايات المتحدة الأمريكية لذلك من الممكن أن تعطي الضوء الأخضر للكيان الصهيوني لكي يقوم بضربات نيابة عنهم.

أما تركيا التي تتنازع مع الكيان الإسرائيلي على الملف السوري وعلى سيادة البحر المتوسط بما يعنيه الشريط الغازي والمشاريع المشتركة لأمريكا مع الكيان، وعمليات ترسيم الحدود البحرية مع قبرص، جعلت من تركيا منافساً للكيان الصهيوني في هاتين المسألتين، لذلك قام بالتحالف مع اليونان وقبرص ضد تركيا متجاهلاً العلاقة الأمريكية التركية في وسط آسيا.

> **تقلبات المشهد الجيوسياسي في المنطقة إما أن تأخذ تركيا إلى الحرب مع الكيان الصهيوني أو أن تبادر الولايات المتحدة إلى حل المسألة حماية لمصالحها.**

7. أوروبا والحرب الروسية الأوكرانية

الدكتور محمود كوثراني

لم تكن لحظة اشتعال الجبهة بين روسيا وأوكرانيا في الرابع والعشرين من شباط عام 2022 مفاجئة لمتابعي مسار التصعيد بين الدولتين منذ الإطاحة بالرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش من خلال ما عرف حينها بالثورة البرتقالية. ما دفع روسيا إلى التدخل الفوري باتجاه شبه جزيرة القرم كموقع جيواستراتيجي على البحر الأسود ويمتلك مدخلاً إلى مضيق البوسفور، كما يمتلك مدخلاً آخر إلى البحر الأبيض المتوسط. بالرغم من كل هذه الأهمية الاستراتيجية إلا أن المشكلة ليست في ما ذكرنا بل هي أعمق بكثير من أهمية شبه الجزيرة كموقع، لأنها تكمن في مسار الصراع المتصاعد بين أميركا ومراكز القوى العالمية، وروسيا أحد هذه المراكز الموضوعة ضمن دائرة الاستهداف الأميركي المرتفع تاريخيًا.

لم يتأخر الروسي في التعامل مع الاستهداف القادم من خاصرته الأوكرانية بدفع أميركي وأوروبي لمحاصرة روسيا ضمن عملية احتواء قسري بدأ بمرحلته الناعمة، ومن ثم انتقل إلى الخشنة بعد فشل الأولى، وهذا ما حصل. فكانت الخطوة الاستباقية الروسية بضم شبه جزيرة القرم لها في 18 /2014/3 بعد استفتاء شعبي كرد حاسم ورسالة استعادة الدور والقوة. والجدير ذكره أن حوالي 66% من سكان القرم الذي يزيد على المليونين نسمة هم من أصل روسي. محاولات أميركا كانت واضحة بأنها تسير بهذا الاتجاه، وذلك بعد أن حدد الرئيس الأميركي السابق جو بايدن في وثيقة الأمن القومي الأميركي خارطة المواجهات العسكرية والاقتصادية والسياسية مع الدول والقوى العالمية، فكانت الصين وروسيا وإيران في مقدمة القوى المستهدفة ضمن هذه الخارطة.

إستنزاف روسيا وأوروبا

التحضيرات اللازمة لإدخال روسيا في حرب استنزاف طويلة الأمد مع أوكرانيا بهدف إشغالها وإضعافها كانت مكتملة، من إيصال زيلنسكي إلى سدة الرئاسة وهو من خارج النادي السياسي، وتسليح أوكرانيا كماً ونوعاً بما يعتبر أنه يفي بحرب الاستنزاف المفترضة، ومن ثم تهيئة المناخ السياسي الدولي الملائم لذلك. وأول خطوة استفزازية لروسيا وأهمها بدأت بتصريحات زيلنسكي حول طلبه الدخول إلى الناتو والى الاتحاد الأوروبي وهو يعلم تبعات هذه التصريحات والطلبات التي ترفضها روسيا رفضاً حاسماً لا يقبل المساومة ولا المفاوضة، وهو من المفترض أنه يعلم أيضاً أن المواجهة مع روسيا ليست سهلة، ومن الصعب أن تحقق له ما يريد بغض النظر عن التقديرات الأميركية والأوروبية لنتائجها.

في هذا السياق لم تكتف أميركا بتوريط روسيا كخصم ومنافس تاريخي واستراتيجي، بل ذهبت أبعد من ذلك إلى توريط أوروبا في هذه الحرب، لأن أميركا لم تتعامل مع أوروبا يوماً كحليف أو شريك إلا في بعض التصريحات، فهي في أحسن الأحوال تعتبرها منافساً يجب كبحه كي يبقى ضمن دائرة الضبط والسيطرة المحددة أميركياً لكل مراكز القوى حتى من تسوق بأنها حليفة لها، وهذا ما يؤكد استخدام زيلنسكي كأداة لاستنزاف روسيا من جهة، وتشكيل ضغط استراتيجي على أوروبا من جهة أخرى. ومسألة الغاز الروسي التي كانت ترتكز عليه أوروبا في صناعاتها وأغراضها المدنية والتي تجاوزت كميته 180 مليار متر مكعب وقت بداية الحرب، ما يقارب نصف حاجتها السنوية، وهذا الموضوع أحد أبرز التأكيدات على النوايا الأميركية،

فضلاً عن استنزافها مالياً وتسليحياً. وفي هذا المجال طلب ترامب من الاتحاد الأوروبي رفع حصة الاتحاد من تسليح الناتو كزيادة في استنزاف الموازنات الأوروبية في وقت الحاجة الماسة لتعويض الفروقات الطاقوية منها.

شهدت الموازنات العسكرية والتسليحية لعدد من الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا ازدياداً مضطرداً منذ بداية الحرب حتى الآن، بالتزامن مع تراجع واضح في الدعم الأميركي، ما يؤكد فرضية التوريط الأميركي المدروس لأوروبا. وما عملية تفجير السيل الشمالي الثاني بهدف حرمان أوروبا من الغاز بسعر منخفض وحرمان روسيا من عائدته إلا تأكيداً على مشروع الاستنزاف المزدوج لروسيا وأوروبا عبر الساحة الأوكرانية. وفي هذا السياق وخلال شهري تشرين الثاني الماضي وكانون الأول الجاري 2025، بدا واضحًا أن روسيا لم تعد تتعامل مع الحرب في أوكرانيا بوصفها معركة جغرافيا فقط، بل كاختبار طويل المدى لقوة الأعصاب، وقدرة الدول على التحمل تحت ضغط الاستنزاف المتراكم. ومع تراجع بعض الجبهات واشتعال الأخرى، أخذت ملامح "استراتيجية الضغط الطويل" تتجسد كخيار روسي محسوب، يتكئ على الصبر العسكري والانضباط الاقتصادي، ويعتمد على معادلة تُضعف الخصم، بقدر ما تُنهك الحلفاء الداعمين له، وخاصة الحليف الأوروبي.

مفتاح تغيير استراتيجي لموازين القوى العالمية

بناءً على ما تقدم حددنا ثلاثة نقاط رئيسية لبناء تقديرنا الاستراتيجي عليها كنقاط ارتكاز في مسار الحرب أو حتى في مسار المفاوضات الجارية لإنهائها، هي التالية:

1- التحول الاستراتيجي في الموقف الأميركي تجاه الحرب بعد نجاح ترامب في الانتخابات وقبل وصوله إلى البيت الأبيض. وفي هذا السياق صرح أنه يستطيع إنهاء الحرب خلال 24 ساعة كتعبير مجازي عن قدرته التأثيرية في مسارها، وترجم هذا الكلام في رسائل التواصل المهينة مع الرئيس الأوكراني، الذي بدوره فهم مضمونها وبدأ يتراجع تدريجيًا عن مواقفه ويخفض سقف شروطه لإنهاء الحرب، كما تنازل أمام ترامب في موضوع المعادن النادرة، وأصبح جاهزاً للتنازل عن الأرض، أي عن منطقة الدونباس وطبعاً جزيرة القرم، وسيحاول جاهداً تحصيل تنازل روسي سقفه جعل تلك المنطقة منزوعة السلاح وبعهدة قوات دولية توافق عليها روسيا في حال قبلت بهذا العرض. ونعتقد أنها لن تقبل ولن تتراجع بعد حوالي أربع سنوات من الحرب التي تحملت خلالها تكاليف بشرية ومادية واقتصادية وضغوط سياسية وعقوبات، خاصة بعد أن صرح ترامب أكثر من مرة بأن أوكرانيا خسرت أراضٍ في الحرب وعليها تقبل هذا الواقع. كما أن ترامب يحاول احتواء روسيا على حساب علاقاته الأوروبية المرتكزة إلى الابتزاز والاستنزاف لا على علاقات شراكة حقيقية، فروسيا لم تعد أولوية بالنسبة لأميركا بل الصين، وهذا ما أكدته وثيقة الأمن القومي الأميركي الأخيرة، لذلك أصبح الملف الروسي مؤجل.

2- التوتر التاريخي في العلاقات الأوروبية الروسية إبان فترة الاتحاد السوفياتي واستمراره مع الاتحاد الروسي، بغض النظر عن فترات التلاقي المؤقت التي شهدتها هذه العلاقات. فمنذ حرب الشيشان الأولى والثانية إلى حروب منطقة البلقان التي وقفت فيها روسيا إلى جانب القيادة المتشددة الصربية وتحملت بالتالي مسؤولية مواجهة دول الأطلسي التي اختارت دعم استقلال جمهوريات يوغسلافيا السابقة ورفضت الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها القوات الصربية في البوسنة أو في كرواتيا، والتي صُنّفت كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. إلى قيام الاتحاد الأوروبي بتنفيذ عملية

توسعة كبرى عبر ضم دول وسط وشرق أوروبا، التي كانت إلى تاريخ قريب تقبع تحت هيمنة موسكو. وليس آخراً قيام حلف شمال الأطلسي بإقامة قواعد جديدة مجهزة بأحدث التكنولوجيا الحربية في بولندا كما في دول البلطيق. ما اعتبرته موسكو حصارًا استراتيجياً غير معلن لها عسكريًّا وجغرافيًّا واقتصاديًّا. فسياسة أوروبا وحلف الناتو في التوسع والضم أثارت مخاوف روسيا حتى وصل الأمر لضم أوكرانيا المتاخمة لروسيا إلى الحلف. ويضاف إلى ما تقدم محاولات روسيا التوسع بهدف العودة كقوة عالمية بعد التراجع الذي حصل مع انهيار الاتحاد السوفييتي وذلك من بوابة أفغانستان، وهذا ما دفع الناتو إلى إخراجها منها عبر دعم طالبان ومن ثم الانقلاب عليها تحت مسمى الحرب على الإرهاب قبل أن تتفاوض أميركا معها على الخروج ضمن اتفاق مثير للجدل، ومن ثم إلى دخول العراق وبعدها ليبيا دون أي اعتبار لروسيا ومصالحها على اعتبار أنها لم تعد القوة السابقة إبان الحرب الباردة. كل ذلك يدفع الاتحاد الأوروبي إلى محاولة إبقاء الجبهة مفتوحة بين روسيا وأوكرانيا بغض النظر عن التكاليف التي يتكبدها اقتصادياً واجتماعياً وحتى سياسياً. لذلك بتنا نرى الاتحاد متصدرًا لمشهد التسخين عبر الدعم التسليحي المتواصل، لأنه يعتبر خسارة أوكرانيا للحرب هي بمثابة خسارة مدوية للاتحاد من شأنها المساهمة في زعزعة استقراره السياسي، فضلاً عن عملية تغيير كبيرة قد تحصل في هذا المسار، ستتم ترجمة مضامينها في الاستحقاقات الانتخابية بعد انتهاء الحرب بالشروط الروسية التي تسوق لها أميركا.

3- التفاهم الأميركي الروسي غير المعلن على منطقة الشرق الأوسط، ويبدو أن هناك مقايضة روسية أميركية في بعض أجزاء الملف ومنها الملف السوري الأكثر أهمية والأكثر استراتيجية بالنسبة للأطراف الأساسية اللاعبة على الأرض السورية وفي مقدمتها أميركا وروسيا كلاعبين أساسيين. وهذا التقدير تترجمه الزيارات المتكررة لمسؤولين سوريين إلى موسكو من جهة، والى التنسيق الأميركي الروسي على الأرض، ما يعني أن روسيا ما زالت موجودة في سورية وتمسك بمكامن قوة ضمن حدود التنسيق عكس كل التوقعات التي اعتبرت روسيا مهزومة في سورية. وإن الدور الروسي في هذا الحيز الجغرافي الاستراتيجي من منطقة الشرق الأوسط كآخر حيز انتهى مع سقوط نظام الرئيس بشار الأسد. يؤكد هذا التفاهم مدى ارتباط مسار الحرب الأوكرانية الروسية بما حصل في سورية من تغيير جيوسياسي سريع غير متوقع من أصدقاء وحلفاء سورية وخصومها في آن دون أي اعتبار لدور أوروبا ومصالحها. فالدور الأوروبي وتأثيره في منطقة الشرق الأوسط لم يعد كما كان، بل أصبح يقتصر على جوانب محدودة مرتبطة ببعض المصالح التكتيكية وليس الاستراتيجية، لأن أميركا أمسكت بمفاتيح هذه المنطقة من بوابة العراق عام 2003 واستكملت هذه العملية في ليبيا، واليوم تتحرك بحرية مطلقة ومنفردة تقريباً في كل الملفات، من فلسطين إلى سوريا إلى لبنان، باستثناء بعض التنسيق الإرضائي لبعض اللاعبين ومنهم روسيا وتركيا وبعض الدول العربية، وطبعاً تأخذ بعين الاعتبار مصالح إسرائيل بشكل أساسي.

وختاماً نستطيع القول بأن الحرب الأوكرانية الروسية لم تكن مشروعاً محدوداً ومحدداً بجغرافية الدولتين بل كانت مفتاح تغيير استراتيجي لموازين القوى العالمية، وبالتالي محاولة أميركية لتغيير جيوبوليتيك العالم على قاعدة إعادة الإمساك بكل أوراق القوة التي بدأت تتساقط بعد صعود الصين التنافسي، ومحاولة روسيا إعادة الاعتبار إلى حضورها الدولي من البوابة السورية بعد إقصائها عن ملفات العراق وليبيا إثر هزيمتها في أفغانستان وإخراجها منها. لذلك كان لا بد أن يتحرك الأميركي بكل طاقاته وأدواته المنتشرة لاحتواء كل القوى المنافسة بأدوات ناعمة في حال أثمرت، أو بالذهاب إلى الخشنة في حال الفشل. وهذا ما أشعل الحروب المتنقلة منذ بداية القرن الجديد والتي موهت بمحاربة الإرهاب كمصطلح مطاط قابل

للتأويل والتدوير. وما بدأ به ترامب في عهده الأول من توتير لبعض الساحات وتسخين عدد من الملفات يبدو أنه استطاع أن يستكمله إجرائياً عبر التدخل المباشر العسكري والاقتصادي والسياسي وعلى مساحة العالم، وآخرها ملف فنزويلا الذي سيكون ملف المرحلة المقبلة.

8. الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الأمريكية

العميد الركن صلاح علوه

أميركا في القارة الأميركية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تشكّل محورين في العالم: المحور الرأسمالي وسمي بحلف الناتو أي منظمة حلف شمال الأطلسي وهو اختصار لعبارة (North Atlantic Treaty Organization) NATO وهذه الدول تقع حول المحيط الأطلسي الشمالي أميركا الشمالية وأوروبا الغربية تأسس عام 1949 تزعمته الولايات المتحدة الأميركية. والمحور الاشتراكي وسمي بحلف وارسو لأن الحلف وقع في مدينة وارسو في بولندا عام 1955 وضع دول أوروبا الشرقية وجاء رداً مباشراً على حلف الناتو وانتهى الحلف عام 1991 وتزعمه الاتحاد السوفياتي. واستمر هذان الحلفان في تقاسم النفوذ في العالم وخضعت العلاقات الدولية في هذه الحقبة للاستراتيجيات المعتمدة في كلا المعسكرين ونتيجة القدرات العسكرية والنووية والردع المتبادل سميت هذه المرحلة بالحرب الباردة.

بعد انهيار المعسكر الاشتراكي في تسعينات القرن الماضي تحولت السياسة الدولية من الثنائية القطبية إلى سيطرة القطب الواحد، وخاضت الولايات المتحدة غمار العديد من الحروب في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط تحت شعارات نشر الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ومواجهة الإرهاب وإسقاط أنظمة ما سمته بالدول المارقة أو الفاشلة ومنع انتشار الأسلحة النووية لكي لا تملكها دول أو منظمات تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين. هذا من وجهة نظر الولايات المتحدة الأميركية التي تبين فيما بعد أنها ليست إلا مبررات لشن الحروب وإسقاط الأنظمة والدول وفرض الهيمنة السياسية والاقتصادية لأن شعار الدولة العميقة في الولايات المتحدة: إذا لم تأكل تُأكل. لذلك السّياسة الأميركية قائمة على أكل غيرها للبقاء، وهذا ما حصل في العراق وأفغانستان واليمن وسوريا مؤخراً وصولاً إلى غزة وحرب الإبادة التي شنّت من قبل الكيان الإسرائيلي وبدعم مباشر من الولايات المتحدة والحرب على لبنان التي ما زالت إسرائيل ممعنة في الاعتداءات اليومية بالرغم من التزام لبنان بوقف الأعمال العدائية. كلّ هذه التدخلات كانت نتيجة الاستراتيجيات المخططة من قبل الولايات المتحدة لحماية مصالحها وفرض هيمنتها على العالم، تخوض تلك الحروب العسكرية مباشرة أو عبر أحد الوكلاء كحرب روسيا وأوكرانيا مع تقديم المساندة العسكرية والتدخل مباشرةً إذا لزم الأمر. وبالتوازي مع الضغط العسكري تقوم بالحصار الاقتصادي والمالي والدبلوماسي. وفي أماكن أخرى تعتمد أسلوب ما سُمّي بالحرب الناعمة. هذا أبرز ما اعتمدته الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة حتّى ولاية ترامب الثانية. يتمّ تداول السلطة في الإدارة الأميركية بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

أوّلاً: ماذا تعني عودة أميركا إلى أميركا؟

إستراتيجية الأمن القومي التي أصدرتها إدارة الرئيس ترامب في نوفمبر ٢٠٢٥ تعتبر تبدلاً منهجياً في التدخل العالمي إلى التركيز الجيو-استراتيجي القومي وتحوّلاً في الفلسفة الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأميركية مقارنة بالاستراتيجيات السابقة بعد نهاية الحرب الباردة والتي تعطي أولوية للقيادة الأميركية العالمية والنظام القائم على التحالفات. وهذه الإستراتيجية الجديدة تضع المصلحة الوطنية والقومية كأساس لكل سياسة خارجية، وبالتالي أميركا لن تبقى منخرطة كما في السابق في

صراعات ونزاعات خارج مصالحها المباشرة. ولكنّها في العمق لن تختلف عن مبدأ: أميركا إن لم تأكل ستأكل. لذلك سوف تبقى تعمل لتأكل غيرها لكي تستمرّ. فبعد أن أصبح الاستثمار في الشرق الأوسط مكلفاً والى حدٍ ما مستهلكاً فتوجه إلى أميركا. ولكن ماذا يعني مفهوم عودة أميركا إلى أميركا؟ هل العودة إلى داخل الولايات المتحدة أو إلى القارة الأميركية بشقّيها الشمالي والجنوبي مروراً بأميركا الوسطى؟ لا شكّ أنّ مصطلح النصف الغربي من القارة يعني التركيز على القارة الأميركية بكاملها كونها تشكل القسم الأكبر من القسم الغربي للكرة الأرضية والتي تتمتّع بموارد مهمة كالطاقة والبترول والمعادن. دون التخلّي نهائياً عن تدخلاتها في بقية العالم ولا يشكل ضرراً لمصالحها أو المساس جوهرياً بحلفائها مع الحفاظ على الممرات المائية مفتوحة أمام التجارة الدولية.

إنّ مؤشرات الرؤية الجديدة للسياسة الأميركية والتي تجسدت بإستراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠٢٥ بدأت عندما تعادلت نتائج الانتخابات الرئاسية بين ترامب وبايدن وإعادة فرز الأصوات تبيّن أنّه لم يعد في أميركا من يطرح طرحاً جديداً أو رؤية جديدة لمستقبل أميركا. كونه في الحقبة السابقة كان سائداً مفهوم الاستغلال والاستعمار، ولكن بالظاهر كانت تتمثل بالحضارة وتمثال الحرية وأنّ أميركا تمثّل مستقبل البشرية. ويقول بوتين في مؤتمر فالداي في سوتشي في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي: "وبقي قطب واحد كنت منفتحاً عليهم وأتعاون معهم ولكن الأميركي كان يحاول الدخول إلى دول القوقاز ولا يحترم مصالح روسيا، حاول فرض نموذجاً واحداً عالمياً وفي دول لم تكن مستعدة مما خلق توترات تهدد التوازن الداخلي لهذه الدول وفرض حالة عدم استقرار في العديد من مناطق العالم".

من خلال الاستراتيجية أعطى ترامب رؤية جديدة لأميركا وهاجم الإدارة الأميركية السابقة بشقيها الجمهوري والديمقراطي وبدأ يضع آفاقاً لحل المشكلة الاقتصادية وفرض الضرائب حيث واجه اعتراضات الصين ودول أوروبا وحاول معاقبتها بزيادة الضرائب فردت الصين عليه. وعند عجزه عن فرض شروطه قام بزيارة الصين وقد عرض التنازل عن دعم تايوان. وعند عجزه عن فرض شروطه توجه إلى أميركا اللاتينية واجتمع مجلس الأمن القومي الأميركي لرسم الإستراتيجية الجديدة ومواجهة مشاكل أميركا التي وصلت إلى 27 تريليون دولار إضافةً إلى مواجهة الهجرة غير الشرعية والتمييز العنصري وتجارة المخدرات وترهل الصناعات ونقل الشركات الأميركية مصانعهم إلى الأماكن التي تتوفر فيها اليد العاملة الرخيصة. وتوجه نحو كوبا وفنزويلا التي لديها معادن ومصادر طاقة وبترول كذلك إلى البرازيل ودورها في بنما وغرينلاند في الدنمارك وكندا إعتبرها ولاية أمريكية واضعاً إستراتيجية السيطرة على القارة بأكملها. واعتبر أن حلفائه في أوروبا يجب أن يعتمدوا على ذاتهم وزيادة إنفاقهم من ٢٪ إلى ٥٪ من الدخل القومي. أما في الشرق الأوسط فإنه يعتبر بأنه حقق ما يريد من خلال مكافحة الإرهاب والمنادات بالحرية والديمقراطية ولكن هذه الصورة ضُربت في حرب غزة أمام الرأي العام الغربي والأميركي.

إذن المهمة الحالية الاستراتيجية الأميركية الجديدة محاربة الإرهاب والمخدرات والهجرة غير الشرعية والجريمة العابرة للحدود ومواجهة القوى الشريرة والدول المارقة مثل فنزويلا وكوبا وصولاً إلى مواجهة الصين التي تفوقت على أميركا في حجم الإنتاج وروسيا ومنع تمددها في أميركا اللاتينية التي يعتبرها المجال الحيوي الجديد ومركز الاستثمار الاستراتيجي.

ثانياً: أهمية عودة الولايات المتحدة الى النصف الغربي من القارة:

إن النظر إلى القارة الأميركية بشقيها الشمالي والجنوبي كونه الأقرب جغرافياً والغنية بمواردها الطبيعية من معادن ومصادر طاقة حيث تشكل مجالاً حيوياً وحديقة خلفية للولايات المتحدة والتي تؤثر على الأمن القومي الأميركي وتعتبر مجالاً خصباً للتمدد الصيني والروسي.

لذلك يجب صدّه ومنع أي قوى التمدد فيها واعتماد نظرية مونرو مطورة لأنّه في السابق كان الخطر من أوروبا أما اليوم تبدل فأصبحت الصين وروسيا هما الخطر الأكبر. وقبل الدخول في خضم الرؤية الترامبية الجديدة لبقاء النصف الغربي من القارة مستقراً، لا بدّ من إعطاء لمحة عن الموقع الجغرافي والدول التي تمثله.

ثالثاً: القارة الأميركية موقعها ومساحتها وحدودها:

أميركا اسم يطلق على قارتين كبيرتين في العالم وتمتد من القطب الشمالي الى اقصى جنوب الكرة الأرضية وتنقسم الى قسمين:

١- أميركا الشمالية وتمثل: الولايات المتحدة - كندا- المكسيك. تبلغ مساحتها 24.7 مليون كلم^2.

٢- أميركا الوسطى والجنوبية وهي:

- أميركا الوسطى: غواتيمالا _ بليز- هندوراس _ السلفادور _ كوستاريكا _ بنما.
- جزر الكاريبي (جزر الهند الغربية) تشمل: كوبا _ هايتي _ جمهورية الدومينيكان _ جامايكا _ بورتوريكو _ جزر البهاما- جزر الأنتيل الصغرى والكبرى.
- أميركا الجنوبية: تقع جنوب أميركا الوسطى وتشمل: البرازيل _ الأرجنتين _ تشيلي- بيرو _ كولومبيا _ فنزويلا _ الإكوادور _ بوليفيا _ باراغواي _ أوروغواي _ غويانا_ سورينام. وتبلغ مساحتها حوالي 17.8 مليون كلم^2.

تشكل القارة الأميركية حوالي 29% من مساحة العالم.

أميركا الأنغلوسكسونية (تقسيم ثقافي ولغوي): كندا، الولايات المتحدة: اللغة الإنجليزية. أميركا اللاتينية تشمل: المكسيك- أميركا الوسطى- الجنوبية- الكاريبي، لغات أصلها لاتيني: إسبانية- برتغالية- فرنسية.

من خلال ما تبين فإنّ موقعها الجغرافي وتعدّد مواردها جعل الإستراتيجية الجديدة لإدارة ترامب ترى بأنّ النصف الغربي للكرة الأرضية إضافة إلى أهميتها الاقتصادية فإنها تشكّل هاجساً للولايات المتحدة كونها مدخلاً للأمن القومي المباشر وتشكل خاصرة رخوة إذا تركت للمنافسين الآخرين. خاصةً أن شعوبها لا تميل إلى الثقة بسياسة الولايات المتحدة. إنّ الولايات المتحدة حسب الرؤية الجديدة تميل إلى الاهتمام بأمنها القريب بدلاً من التزاماتها الدولية البعيدة، والأمن القومي يبدأ من الداخل ومن الأقرب جغرافياً. ولكن هذه الدول فعلياً هل تشكّل خطراً على الأمن القومي الأميركي إذا ما اعتمدت الولايات المتحدة سياسة حسن الجوار والابتعاد عن التدخل في شؤونها وفرض سيطرتها عليها؟ ولا شكّ بأنه من الواضح بأن

هذه الدول لا تشكّل خطراً على الولايات المتحدة بل على عكس ذلك هذه الدول هي من تخاف على أمنها القومي والوطني من سياسات الولايات تاريخياً: إنزال خليج الخنازير في كوبا وبنما وحالياً فنزويلا.

أسباب توجه الولايات المتحدة إلى أميركا اللاتينية

هذه الدول كما ذكر سابقاً تشكل المجال الجغرافي الأقرب والذي يتداخل مع الهوية الوطنية والأمن الداخلي. وأن الأكثر خطراً على الأمن القومي حسب الرؤية الجديدة: الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات والمجموعات الإرهابية المتطرفة والعابرة للحدود والمرتبطة ببعضها بطريقة أو بأخرى وتشكل عبئاً على الإدارة في الولايات المتحدة.

إضافة إلى صدّ النفوذ المتزايد للصين وروسيا وجزئياً إيران داخل دول أميركا اللاتينية والتي تحمل شعوبها عداءً تاريخياً وفطرياً للولايات المتحدة. كما وإن حماية الحدود هي جزء أساسي من الأمن القومي للولايات المتحدة قبل الخوض في صراعات وحروب طويلة الأمد تكون نتائجها سلبية على المدى الطويل، كما يحصل في الشرق الأوسط وأوروبا (الحرب الأوكرانية الروسية) أو أفريقيا. لذلك سعى ترامب إلى حلّ المشاكل والظهور بمظهر رجل السلام وأعلن أنه يسعى لتسوية عدة صراعات في العالم منها: كمبوديا وتايلاند- وكوسوفو وصربيا - الكونغو الديمقراطية ورواندا - باكستان والهند - مصر وإثيوبيا - أرمينيا وأذربيجان- وإنهاء الحرب في غزة وإعادة جميع الأسرى. ولكن حلّ هذه الصراعات كان لمصلحة الشعوب المتضررة؟ من المؤكد الحلول كانت حسب الرؤية الأميركية وحسب مصالحها. إنّ أهداف الإستراتيجية الأميركية: تأمين الحدود والقضايا الأمنيّة الداخلية لأنّ البنية الداخلية للمجتمع الأميركي أصبحت أكثر وعياً وإطلاعاً، وأن العودة إلى الداخل خوفاً من تآكل الرؤية الأميركية منذ الحرب الباردة. كما وأن التطور التكنولوجي يعتبر سلاح ذو حدين خاصةً بعد تقدم العملاق الصيني في كافة المجالات.

إبعاد التنافس الخارجي عن القارة الأمريكية:

إنّ التدخل الأميركي العسكري المباشر للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا وتكلفتها العالية، وبالرغم من النجاح مرحلياً إلا أنه على المستوى الاستراتيجي يعتبر خسارة كبيرة كما حصل في العراق وأفغانستان، ومستقبلاً سوف يتبين أن تدخّلها في سوريا لم يحقق غاياتها لأنه خلق تنافساً جديداً بين حلفائها تركيا وإسرائيل على الأرض السورية من الصعوبة التوفيق بينهما على المدى البعيد لأن كلا الدولتين له مطامع في سوريا.

أميركا تقول إنها لن تتدخل إلاّ في الأماكن التي تشكّل ضرراً لمصالحها، هذا في الظاهر إنما في العمق تفتش عن استثمار أقلّ كلفة وأكثر فائدة.

من غمار حروب وتدخلات معقدة ومكلفة مادياً وعسكرياً، أن تدخل الولايات المتحدة في شؤون الدول الأخرى وما بعد الحرب الباردة تركت تصدّعات كبرى داخل دول ومجتمعات بحاجة إلى عشرات السنوات لكي تمحو آثارها السلبية. والآن تدعو حلفائها وشركائها إلى تحمل مسؤولياتهم بعد أن تورطوا في أتون صراعات لزيادة الإنفاق إلى ٥٪ من الدخل القومي في دول أوروبا مما جعل عبئاً ثقيلاً على شعوب هذه الدول.

بالمقابل تدعو إلى التعاون مع دول أميركا اللاتينية ولكن هذا التعاون يبدو قسرياً بعد تهديد فنزويلا والتلويح بضم كندا، كون الشرق الأوسط لم يعد منطقة الاستثمار الأولى ولم يعد من الأولويات إلا فقط بما يتعلق بأمن إسرائيل بعد أن أغرقته في صراعات لم يقوم من تحت وطأتها خلال فترات طويلة من الزمن. حيث أن أميركا رمت بحجرها الثقيل وذهبت تراقب من بعيد. وهذا ما يخيف حلفائها من تركهم لمصيرهم إذا ما تطورت الأحداث لغير مصلحتهم.

> أميركا تقول إنها لن تتدخل إلاّ في الأماكن التي تشكّل ضرراً لمصالحها، هذا في الظاهر
> إنما في العمق تفتش عن استثمار أقلّ كلفة و أكثر فائدة.

تداعيات و انعكاسات عودة أميركا إلى أميركا

إنّ عودة أميركا إلى داخل أميركا كما ورد سابقاً ليست العودة إلى الداخل الأميركي بل إلى القارة بما تشكله من موقع استراتيجي ومصدر للمعادن والطاقة. فمن الإيجابيات المتوقعة أن يخفّ الضغط العسكري والتهويل عن منطقة الشرق الأوسط لأن الوكلاء أقلّ قدرة وحركية من الأصيل الأميركي. ويتفرغ الأميركي في التركيز على الأمن القومي الأميركي وعلى الأولويات القومية التي اعتبرها ترامب. القومية هي الأساس وقال: "إننا واجهنا الأيديولوجيات الجندرية والتي تتخطى المفاهيم القومية والوطنية وحتى تمايز الأجناس بين البشر". وهذا ما يلقى ترحيباً من بعض الشرائح الكبيرة داخل المجتمع الأميركي. كما أنه يؤدي إلى تخصيص موارد أقل للصراعات الطويلة الأمد والمكلفة، وإن كان جزء من تغذية هذه الحروب على حساب الشعوب نفسها أو على حساب دول أخرى مستفيدة من الحرب.

تعزيز العلاقات مع دول الجوار الأقرب: هذا ما يتشكل هدفاً مستقبلياً للسياسة الخارجية الجديدة وخاصة دول أميركا اللاتينية أو ما سمي النصف الغربي من الكرة الأرضية، والذي يعطي حيوية جديدة للسياسة الأميركية ويبعد عنها المخاطر الأمنية والعسكرية والتنافس الاقتصادي مع الدول الأخرى مثل الصين وروسيا وإيران، ويدفعها إلى تعزيز نفوذها في دول أميركا اللاتينية التي تتبع السياسة الأميركية. أما الدول التي لا تدور في فلكها كفنزويلا وكوبا والى حد ما البرازيل والمكسيك فإنها تستخدم معها سياسة العصا والجزرة لكي تصبح أكثر قدرة وديناميكية خاصة بعد تخفيف مسؤولياتها في أوروبا والشرق الأوسط. وتستعمل أسلوب المقايضة مع الصين وروسيا، والتبادل مع الصين على مشكلة تايوان، ومع روسيا على حل مشكلة أوكرانيا من خلال الضغط على أوروبا وأوكرانيا لتسهيل الحل. وتعمل مع هذه الدول على إبقاء السلاسل البحرية مفتوحة لضمان حرية الحركة والملاحة والنقل.

التداعيات:

إن الرؤية الجديدة في استراتيجية الأمن القومي الأميركي وبعد اعترافها بعدم القدرة على الاستمرار في السيطرة على العالم، وهذا ما يشكل إضعاف نفوذها العالمي. وإن سردية أميركا إنها تمثل روح الفكر الحر وأم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان قد تكشفت حقيقتها، مما يضعف مكانتها المعنوية والفعلية عالمياً. بعد عقود طويلة تقدم نفسها أنها أم القيم الإنسانية في الحرية والمساواة قد تهاوت حيث لم تقدم للشعوب إلا الحروب والدمار والخراب بأسمائها المختلفة كمحاربة

الإرهاب والجريمة وغيرها. كما وأنها سوف تصدم بمعاندة شعوب دول أميركا اللاتينية لأنها تأتي إليهم كمستثمر ومشغل جديد وليس كمساعد ومعين، وخاصة إن لهذه الدولة تجربة مع السياسات الأميركية القائمة على السيطرة والاستغلال.

لا شك بأن الإدارة الأميركية الجديدة تحاول استنباط نظريات جديدة أو مطورة عن نظريات قديمة مثل نظرية الرئيس الأميركي جيمس مونرو عام ١٨٢٣ والتي تقول "أميركا للأميركيين"، وهي ليست مجالاً للاستعمار أو التدخل الأوروبي. وبالمقابل تتعهد الولايات المتحدة بعدم التدخل في شؤون أوروبا وحماية دول أميركا اللاتينية. مع فارق أنه في القرن الماضي كان التدخل من قبل أوروبا أما اليوم تبدل الخوف فأن الخصم هو الصين وروسيا. والمبدأ أنه لا نفوذ لقوى خارجية في الفناء الخلفي لأميركا. في السابق كان حماية الاستقلال، أما اليوم فأن النفوذ اقتصادي وتقني. والهدف حماية الأمن القومي تحت مسمى مكافحة الإرهاب والجريمة والهجرة الجماعية والمخدرات. وتم استبدال السياسة الدفاعية بالتنافس الاقتصادي والجيوسياسي.

إن مبدأ "أميركا للأميركيين" وتقليص التدخل الخارجي ونقله إلى داخل القارة للحفاظ على الأمن القومي الأميركي والاستقلال الاقتصادي ليس بالسهولة التأقلم مع الغازي الجديد للقارة وإن كان من أبناء جلدتهم القارية ولكنه مختلف عنهم في الثقافة والتاريخ وأسلوب الحياة والذي من المرجح أن لا يحمل لهم السعادة والرفاهية إنما أتى حيث يسهل عليه الأكل كونه لا يحيا إلا بأكل غيره ويعتبر القارة حديقة خلفية ومجالاً حيوياً. بالرغم من كل ذلك لا بد أن العالم سوف يشهد تغيرات عميقة على مستوى العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والعلاقات التجارية والاقتصادية والمالية، وأن هذا التبدل في الاستراتيجيات لا بد وأن يغير مناطق التنافس والصراع ويبدل معه الوسائل والأدوات والنظريات والتحالفات. وإن الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة ذكرت من أهداف النصف الغربي للكرة الأرضية: التجنيد والتوسع والتركيز على حلفاء إقليميين يمكنهم خلق استقرار حتى خارج حدودهم لمكافحة الهجرة غير الشرعية. ولخلق حلفاء يعني بالمقابل وجود أعداء وبالتالي الأمور ليس كله سهل المنال. والهدف الآخر: التوسع، وهي شبكة الدول التي تربط الولايات المتحدة علاقات. فهل التوسع يعني تغيير الأنظمة في هذه الدول؟ وهذا يشكل تحدياً آخر.

كما وأن أهداف الاستراتيجية الجديدة تكليف مجلس الأمن القومي والوكالات بدعم من الذراع التحليلي الاستخباراتي لتحديد نقاط الموارد الاستراتيجية في نصف الكرة بهدف حمايتها وتطويرها مع الشركاء الإقليميين. فإذا كانت بيد غير الحلفاء أو الشركاء كيف يمكن السيطرة عليها والهيمنة على الطاقة؟ كذلك هذه إشكالية كبيرة وباب مفتوح للأزمات والصراع.

إن أميركا تعود إلى أميركا والاستراتيجية الجديدة فرضتها الوقائع والتطورات وتحول كبير في التفكير الاستراتيجي الأميركي من التدخل العالمي الذي أفَل نجمه إلى التمحور حول التركيز على نصف المعمورة الغربي الذي يوفر على ما يبدو وجبة جديدة للتغول الأميركي أقل تكلفة وأقرب جغرافيا. ويمكن أن تكون الوجبة الأخيرة على مائدة التغول الأميركي ولكنها ليست سهلة المنال والتي تبدو هروباً من السقوط في هوة الصراعات الدولية التي أشعلت نيرانها الإدارات الأميركية المتعاقبة بشقيها الديمقراطي والجمهوري الذي انتقدهما ترامب. وهذا ما يستدعي التساؤل: مثل هذا الانكفاء الهائل للسياسة الخارجية للولايات المتحدة يمكن تبريره بمكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة العابرة للحدود وتجارة المخدرات ومكافحة الإرهاب والتي كانت موجودة منذ ردحاً من الزمن؟ إن التحليل المنطقي والعلمي والاستراتيجي لا يؤيد هذه العودة فقط بهذه الأهداف إنما يتجاوزها إلى أهداف أكثر بعداً. للإجابة على هذه التساؤلات سوف يترك لقادم الأيام لكشف ما وراء هذه الرؤية الجديدة

وانعكاساتها على مستقبل العلاقات الدولية وهيئة الأمم المتحدة التي صورتها ومفاهيمها ومبادئها ما بعد الحرب الباردة بعد أن أثقلت كاهل الكرة الأرضية بالكثير من الحروب والويلات والكوارث الإنسانية والاجتماعية.

إن عودة أميركا إلى أميركا وإلى النصف الغربي للقارة سوف يترك خلفه كمّاً هائلاً من الفضاءات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي رخت بأوزارها على حياة الشعوب برمتها.

9. ملخص الاستنتاج

- حتى اليوم لا زلنا في مخاض صعب لولادة عالم متعدد الأقطاب.
- خرجت روسيا من هذا النزاع ولكن الصين بقيت منافسة حقيقية للولايات المتحدة الأمريكية.
- تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية خطوات إلى الوراء لتحصن نفسها من المنافسة غير المتكافئة. إلا أنه من الممكن أن تتقدم بخطوات أكثر بعد ترتيب أوراقها من جديد إذا لم تستغل الصين نقاط الضعف الأمريكية الحالية.
- أهداف الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية والكاريبي ليست سهلة المنال أي تعترضها صعوبات كبيرة.
- تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أمركة الشرق الأوسط وليس أسرلته وتهيئة ظروف الاستثمار. ولكن حتى الآن لا يوجد نجاحات في حل العقد الأساسية وربما تتعارض مصالحها مع الكيان الصهيوني.

مركز الدراسات والأبحاث الأنتروستراتيجية

هو أوّل مركز من نوعه في لبنان، وفي العالم العربي، لجهة طبيعة معالجة موضوعاته، حيث يقوم على المزاوجة بين النظريات التفسيرية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وقواعد "الأنتروستراتيجيا" التي أسّسها القيّمون على المركز، كمنظور جديد لتفسير واستقراء الأحداث السياسية والاجتماعية الدولية.

يعمل المركز كقاعدة إنذار مبكر يستبق التفاعلات الدولية قبل حدوثها، من خلال استقراءه للبيئة الاستراتيجية للتكتلات الأقليمية والدولية ودراستها وتحليلها وتوقّع نتائجها.

للتواصل:

- هاتف 0096170122332
- بريد الكتروني info@caslb.com

Copyright 2025, All Rights Reserved | I.T.S ©